

التقرير السنوي

الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد للعام 2012م



مؤشرات السلامة المالية
والاستقرار في القطاع
المصرفي الليبي

'2012

التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد للعام 2012

مؤشرات السلامة المالية والاستقرار في القطاع المصرفي الليبي



- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2012 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- توجه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا
- بريد مصور (فاكس) 00218214831642
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

مَصْرَ لِيكْيَا الْمَرْكَزِي

مؤشرات السلامة المالية والاستقرار
في القطاع المصرفي الليبي

2012

2012

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2012 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- توجه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس - ليبيا
- بريد مصور (فاكس) 00218214831642
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
11	تقديم
13	مقدمة
15	ملخص تنفيذي
	الفصل الأول
17	الرقابة على نشاط الصيرفة الإسلامية
19	تمهيد
21	تطور أعمال الصيرفة الإسلامية
21	1 - التوسع في الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية
22	2 - أصول القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية
23	3 - إيرادات القطاع المصرفي من الصيرفة الإسلامية
23	4 - الإيرادات إلى المبلغ المخصص للاستثمار
24	5 - هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف
	الفصل الثاني
25	هيكل القطاع المصرفي في ليبيا
27	تمهيد
27	مكونات القطاع المصرفي الليبي
27	أولاً : مصرف ليبيا المركزي
27	ثانياً: المصارف التجارية
28	(أ). هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي
29	(ب). التوسع في النشاط المصرفي
29	(ج). التوزيع الجغرافي لفروع و وكالات المصارف التجارية العاملة في ليبيا
30	(د). مؤشر الكثافة المصرفية
30	ثالثاً: المصارف المتخصصة
31	رابعاً: المصارف الأخرى
31	خامساً : مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية

الصفحة	العنوان
	الفصل الثالث
33	الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي
35	تمهيد
35	1. تطور المركز المالي المجمع للمصارف التجارية
37	(أ). مصادر أموال المصارف التجارية
37	• الخصوم الإيداعية
38	• الأموال الخاصة
38	(ب). استخدامات أموال المصارف التجارية
39	(ج). الحسابات خارج الميزانية
40	2. ترتيب المصارف
40	(أ). ترتيب المصارف حسب الأصول داخل الميزانية
41	(ب). ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة
41	3. التركيز في القطاع المصرفي
41	(أ). حسب مجموع الأصول
43	(ب). حسب طبيعة ملكية المصارف
	الفصل الرابع
45	رسملة القطاع المصرفي
47	تمهيد
47	1. النسب المتعلقة بالأموال الخاصة
47	2. الأموال الخاصة مقابل الأصول
48	3. نسبة الخصوم الإيداعية إلى الأموال الخاصة
49	4. نسبة الملاءة
	الفصل الخامس
51	نوعية أصول القطاع المصرفي
53	تمهيد
53	1. توزيع أصول القطاع المصرفي
54	2. الأصول المتداولة
54	(أ). التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي

الصفحة	العنوان
55	ب). التوظيفات والحسابات لدى المصارف
56	3. القروض و التسهيلات
57	أ). التسهيلات المباشرة
58	• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع
58	• جودة المحفظة الائتمانية
60	• المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة
60	ب). التسهيلات غير المباشرة
	الفصل السادس
63	ربحية القطاع المصرفي
65	تمهيد
65	1 . قائمة الدخل الملخصة المقارنة
66	2 . هيكل الإيرادات والمصروفات
66	أ) . الإيرادات من الفوائد
67	ب). الإيرادات من غير الفوائد
69	3 . الكفاءة
69	4 . نسب الربحية
	الفصل السابع
71	سيولة القطاع المصرفي
73	تمهيد
73	1. تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي
73	أ). نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة
74	ب). نمو الودائع بحسب أنواعها
75	ج). هيكل الودائع لدى المصارف
75	2. نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي
76	أ).نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية)
77	ب). نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة
78	ج). المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية)

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان
28	جدول رقم (1) هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي
49	جدول رقم (2) تطور ملاءة رأس المال المعدلة للمصارف التجارية خلال السنوات 2010م - 2011م - 2012م
69	جدول رقم (3) نسب الربحية عن السنوات 2011م - 2012م
79	جدول رقم (4) نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال عام 2012م

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان
21	الشكل رقم (1) توزيع الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية
22	الشكل رقم (2) أصول القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية
22	الشكل رقم (3) توظيفات القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية
23	الشكل رقم (4) إيرادات الصيرفة الإسلامية
23	الشكل رقم (5) نسبة الإيرادات إلى المبلغ المخصص للاستثمار
30	الشكل رقم (6) توزيع فروع ووكالات المصارف التجارية بحسب المناطق الجغرافية
35	الشكل رقم (7) تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م
36	الشكل رقم (8) توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال عام 2012م
36	الشكل رقم (9) توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال عام 2012م
37	الشكل رقم (10) تطور أهم بنود الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال الأعوام 2010م - 2011م-2012م
38	الشكل رقم (11) تطور استخدامات الأموال خلال الأعوام 2010م - 2011م-2012م
39	الشكل رقم (12) تطور الحسابات خارج الميزانية خلال الأعوام 2010م - 2011م-2012م

الصفحة	العنوان
39	الشكل رقم (13) تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
41	الشكل رقم (14) تقسيم المصارف التجارية حسب مجموع أصولها خلال عام 2012م
42	الشكل رقم (15) مؤشر تركيز القطاع المصرفي الليبي خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
43	الشكل رقم (16) توزيع أصول المصارف التجارية حسب ملكية المصارف خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
48	الشكل رقم (17) نسبة الأموال الخاصة إلى الأصول خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
49	الشكل رقم (18) نسبة الخصوم الإيداعية إلى الأموال الخاصة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
50	الشكل رقم (19) تطور الملاءة المعدلة لرؤوس أموال المصارف التجارية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
53	الشكل رقم (20) توزيع أصول المصارف التجارية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
54	الشكل رقم (21) توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
55	الشكل رقم (22) توزيع التوظيفات والحسابات لدى المصارف بحسب طبيعة الحسابات خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
56	الشكل رقم (23) توزيع الحسابات بين المصارف بحسب طبيعة المصارف
57	الشكل رقم (24) تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة

الصفحة	العنوان
57	الشكل رقم (25) نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة
58	الشكل رقم (26) نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية
58	الشكل رقم (27) نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها بحسب القطاعات خلال الأعوام 2010م - 2012م
59	الشكل رقم (28) تطور حجم الديون المنتظمة وغير المنتظمة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
59	الشكل رقم (29) نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
60	الشكل رقم (30) تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
60	الشكل رقم (31) تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
61	الشكل رقم (32) تطور التسهيلات غير المباشرة
62	الشكل رقم (33) تطور نسب التأمينات النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة
65	الشكل رقم (34) ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد
66	الشكل رقم (35) النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد
67	الشكل رقم (36) توزيع الدخل من الفوائد

الصفحة	العنوان
68	الشكل رقم (37) تطور الإيرادات من غير الفوائد خلال 2011م - 2012م
68	الشكل رقم (38) توزيع الإيرادات من غير الفوائد
69	الشكل رقم (39) نسبة المصروفات إلى الإيرادات
73	الشكل رقم (40) تطور حجم ودائع القطاعين العام والخاص لدى المصارف التجارية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
74	الشكل رقم (41) هيكل ودائع المصارف التجارية بحسب القطاع خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
74	الشكل رقم (42) تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
75	الشكل رقم (43) هيكل ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
76	الشكل رقم (44) تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
76	الشكل رقم (45) تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
77	الشكل رقم (46) تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة و غير المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م
77	الشكل رقم (47) تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة وغير المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م

تقديم

إدراكاً من مصرف ليبيا المركزي لأهمية استقرار أداء القطاع المصرفي الليبي، حيث استطاع تجاوز الظروف الصعبة التي مر بها خلال عام 2011م، إبان ثورة 17 فبراير، فقد أظهر القطاع المصرفي خلال السنة موضوع التقرير نتائج دلت على متانة المصارف العاملة، كما أظهر قدرة على مجابهة المخاطر التي تعرضت لها بفضل مواكبة التعليمات الرقابية، والتزامها بأفضل الممارسات، من خلال إشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي. وفي هذا الإطار، يسر مصرف ليبيا المركزي تقديم التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد لعام 2012م، حول مؤشرات السلامة والاستقرار المالي بالقطاع المصرفي الليبي، حيث يبرز معدلات أداء المصارف التجارية العاملة وأهم مؤشراتها، ويلخص ملامح التطور الذي شهدته البيانات المالية للمصارف، وكذلك مؤشراتها الاحترازية وما يتمتع به القطاع المصرفي الليبي من سيولة وربحية وملاءة. واستكمالاً للدور الإشرافي والرقابي لمصرف ليبيا المركزي، بعد صدور القانون رقم (46) لسنة 2012م، بشأن إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، عكف مصرف ليبيا المركزي على الاضطلاع بدوره لتوفيق أوضاع المصارف التجارية العاملة وفقاً للقانون المذكور، على صعيد كافة أنشطة المصارف وعملياتها. كما يسرني بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر لكل العاملين بإدارة الرقابة على المصارف و النقد على الجهود التي يبذلونها في إنجاز الأعمال المكلفين بها تحقيقاً لأهداف مصرف ليبيا المركزي وأغراضه، وأخص بالشكر و التقدير الفريق الذي قام بإعداد هذا التقرير وأنجز هذا العمل المتميز، متمنياً لهم دوام التوفيق والتقدم .

الصديق عمر الكبير
المحافظ

مقدمة

يُمارس مصرف ليبيا المركزي دوره في الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي الليبي، من خلال إدارة الرقابة على المصارف والنقد تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لسنة 2005م، بشأن المصارف، والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م، الصادر بتاريخ 2012/05/16م، بشأن إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية . وقد شهدت جهود الرقابة المصرفية تطوراً ملحوظاً لتوفيق أوضاعها وفقاً لمتطلبات القانون رقم (46) لسنة 2012م، حيث تميزت الفترة التالية لصدوره بتطورات، كمية ونوعية، في النشاط المصرفي، والتي بناءً عليها أصدر مصرف ليبيا المركزي مجموعة من الإجراءات والتعليمات من أجل مساعدة المصارف بتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون (46) لسنة 2012م، وكذلك لضمان سلامة مراكزها المالية، وتحفظ أموال المودعين وحقوق المساهمين.

ويعكس التقرير السنوي الرابع لإدارة الرقابة على المصارف والنقد لعام 2012م، أوضاع القطاع المصرفي الليبي، وتطور هيكله والبيانات المجمعة للمصارف، ومؤشرات ملء رأس المال والسلامة المالية بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا . وقد تضمن هذا التقرير سبعة فصول بالإضافة إلى أربعة عشر ملحقاً، تناول الفصل الأول الرقابة على نشاط الصيرفة الإسلامية، وتناول الفصل الثاني هيكل القطاع المصرفي، وتناول الفصل الثالث الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي وأهم التطورات التي طرأت على المركز المالي المجمع للمصارف، وترتيب المصارف، ومؤشرات التركيز في القطاع المصرفي، وتناول الفصل الرابع رسملة القطاع المصرفي والنسب المتعلقة بالأموال الخاصة وملء رؤوس أموال المصارف، أما الفصل الخامس فقد تناول نوعية أصول المصارف وتوزيع أصول القطاع، وهيكل المحفظة الائتمانية، وتناول الفصل السادس ربحية القطاع المصرفي من خلال قائمة الدخل الملخصة المقارنة للقطاع ومؤشرات الكفاءة به، وتناول الفصل السابع سيولة القطاع المصرفي والمؤشرات الاحترازية الرقابية وكيفية متابعتها. ونأمل أن يساهم هذا التقرير في تسليط الضوء على مؤشرات السلامة المالية والاستقرار بالقطاع المصرفي الليبي، وأن يقدم صورة واضحة عن دور الرقابة المصرفية خلال عام 2012م، بما يُعزز الثقة في القطاع المصرفي، ويساعد في

صياغة السياسات التي يعمل مصرف ليبيا المركزي على تنفيذها، من أجل المحافظة على استقرار القطاع المصرفي، وتعزيز قدراته التنافسية، وضمان التزامه بالمعايير الرقابية المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

وهذا التقرير يأتي تنفيذاً للخطة الاستراتيجية لتطوير إدارة الرقابة على المصارف والنقد التي تم وضعها خلال العام 2009م، واستكمالاً للجهود التي بذلت في هذا الإطار. ولا يسعني في مقدمة هذا التقرير إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للسيد المحافظ على دعمه المتواصل لإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وتبنيه للجهود الحثيثة لتحقيق مستهدفات مصرف ليبيا المركزي .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع موظفي إدارة الرقابة على المصارف والنقد على الجد والمثابرة في تنفيذ المهام الموكلة إليهم، وأخص بالذكر الفريق الذي أعد هذا التقرير على جهودهم المخلصة وحرصهم على إخراجه بالشكل الذي يليق به، متمنياً لهم دوام التوفيق.

عبدالحفيظ مسعود تريبل

مدير إدارة الرقابة على المصارف والنقد/المكلف

ملخص تنفيذي Executive Summary

في إطار استمرار القطاع المصرفي الليبي في وضع الإجراءات والسياسات لتمكينه من تجاوز الأزمة التي ألّمت به نتيجة الأوضاع التي مرت بها البلاد، قد ساعد الاستقرار الذي شهده القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة الماضية. حيث تمكن مصرف ليبيا المركزي من معالجة مشكلة السيولة وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني. وقد تواصل النمو في حجم القطاع المصرفي في ليبيا، حيث سجلت الميزانية المجمعة للمصارف لعام 2012م، نمواً وقدره 17% مقارنة بنسبة 8.4% عام 2011م، وذلك نتيجة إرتفاع ودائع العملاء من القطاع العام والقطاع الخاص بنسبة 18 %، بالإضافة إلى النمو الطفيف في الأموال الخاصة بنسبة 1%، نتيجة للتوزيعات التي قامت بها المصارف التجارية، وبالرغم من الأزمة التي تعرضت لها المصارف التجارية خلال عام 2011م، إلا أن الميزانية المجمعة للمصارف التجارية في 2012/12/31م، شهدت نمواً وقدره 8.6% بتحسّن طفيف عن معدل النمو الذي طرأ على الميزانية المجمعة في نهاية عام 2011م، ويرجع النمو الذي طرأ على الميزانية المجمعة خلال عام 2012م، إلى الزيادة في ودائع القطاع العام والخاص لدى القطاع المصرفي بنسبة 19% و21% على التوالي .

كما حافظ القطاع المصرفي على نسب توزيع أصوله، حيث استحوذ مصرف ليبيا المركزي على 64.8% من إجمالي أصول القطاع المصرفي في ليبيا، في شكل شهادات إيداع قصيرة الأجل، وبالرغم من التركيز على التوظيف لدى مصرف ليبيا المركزي، لتدني المخاطر المرتبطة به، إلا أن المحفظة الائتمانية (التسهيلات المباشرة) لدى المصارف التجارية حققت نمواً وقدره 24% في 2012/12/31م .

وقد بلغت نسبة التسهيلات غير المنتظمة في 2012/12/31م، 21% من إجمالي التسهيلات الممنوحة، ولا زالت هذه النسبة مرتفعة بالمقارنة بالمعدلات القياسية في الدول الأخرى، غير أن المصارف تعمل دائماً على تكوين المخصصات اللازمة في مواجهة الديون غير المنتظمة، حيث بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير المنتظمة التي احتفظت بها المصارف في 2012/12/31م، ما نسبته 124.2% في إطار التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بشأن تصنيف الديون وتكوين المخصصات اللازمة في مواجهتها.

وتشكل التسهيلات غير المباشرة (حسابات خارج الميزانية) نسبة مهمة في إجمالي

المحفظة الائتمانية بالمصارف، حيث وصلت نسبتها في 2012/12/31م، إلى 81.5% وقد انعكست نشاطات المصارف على ربحيتها، حيث وصلت أرباح المصارف (قبل الضرائب) في 2012/12/31م، ما مجموعه 533.7 مليون دينار، مقابل مبلغ 347.3 مليون دينار في 2011/12/31م، نتيجة لتحسن الأوضاع التي شهدتها القطاع المصرفي، حيث شهدت الإيرادات من الفوائد ارتفاعاً بنسبة 19.3% وارتفاع الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 100.8%.

رغم انخفاض التركيز في التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، في ارتفاع الأصول المتداولة لدى القطاع المصرفي التي بلغت نسبتها 65% من مجمل الأصول في 2012/12/31م، مقابل نسبة 68% في 2011/12/31م، إلا أنها لازالت تؤثر سلباً في دور المصارف التجارية في الوساطة المالية التي تعتبر أحد أهم العوامل التي تؤثر في الاستقرار المالي.

وبالرغم من الملاءة الجيدة للقطاع المصرفي في ليبيا، وارتفاع نسب السيولة، إلا أن مساهمته في تمويل النشاط الاقتصادي لازالت محدودة، بالنظر إلى ما بحوزة المصارف من أصول سائلة لا زالت تعمل بعيداً عن دائرة تمويل الفرص الاستثمارية الجيدة، ويؤمل أن تلعب المصارف دوراً هاماً في إعمار وإعادة إعمار ليبيا على المدى القصير والمتوسط.

والتحدي الكبير الذي يواجه المصارف في المرحلة الحالية هو معالجة محفظة التسهيلات المتعثرة، والعمل على انتهاج سياسة ذات فعالية أكثر في توزيع الأصول مصحوبة بمعايير سليمة لإدارة مخاطر السيولة.

وقد حرص مصرف ليبيا المركزي على استمرارية العمل بالقطاع المصرفي والمحافظة على تماسك المصارف التجارية والتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية التي تعرضت لها، وهو ما مكّن المصارف التجارية من استئناف نشاطاتها بشكل طبيعي بعد رفع القيود التي كانت مفروضة عليها. كما تمكّن من القضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبي خلال العام 2012م، والتي كانت قد نشطت إبان الأزمة، وعالج مشكلة السيولة بالدينار الليبي، على النحو الذي حافظ على استقرار قيمة الدينار الليبي في مواجهة العملات الأجنبية، والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

الفصل الأول الرقابة على نشاط الصيرفة الإسلامية



تمهيد :

تشهد الساحة المصرفية المحلية والإقليمية والدولية تطوراً هائلاً في الصناعة المصرفية الإسلامية سواء في شكل إنشاء مصارف إسلامية جديدة ، أو في شكل تحول بعض المصارف التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى توجه العديد من المصارف المحلية والدولية للعمل المصرفي الإسلامي إلى جانب العمل المصرفي التقليدي، وقد صاحب هذا التطور في السوق المصرفي الإسلامي تطوراً مماثلاً في أسلوب الخدمات ونظم تلقي الأموال ووسائل الاستثمار والتمويل المقدمة لعملاء المصارف على أساس موافق للشريعة الإسلامية.

وفي إطار استراتيجية مصرف ليبيا المركزي الرامية إلى تطوير القطاع المصرفي وتنويع الخدمات المصرفية مواكبةً للمستجدات في مجال الصناعة المصرفية ، وإيجاد نظام مصرفي يقدم منتجات متوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية ، ويلبي متطلبات الاقتصاد الوطني ويواكب استحقاقات بناء ليبيا الجديدة ، فقد أذن مصرف ليبيا المركزي للمصارف التجارية خلال العام 2009م، البدء في تطوير وتقديم المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، عن طريق فتح نوافذ أو فروع مصرفية إسلامية بالمصارف التجارية تخصص لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية، متخذاً عدة خطوات في اتجاه تنظيم هذه الصناعة الناشئة كان الهدف الأساسي منها ضمان سلامة التطبيق والتأسيس له على أسس وقواعد سليمة ، في إطار تنفيذ خطة شاملة تهدف للتحول بالقطاع المصرفي نحو الصيرفة الإسلامية ، ويمكن إجمال الخطوات التنفيذية التي تبناها مصرف ليبيا المركزي في هذا الصدد فيما يلي:

- 1- المنشور إ ر م ن رقم (2009/9) بشأن السماح للمصارف التجارية التعامل بالمنتجات المصرفية البديلة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، بصيغ المرافحة والمضاربة والمشاركة وغيرها من الصيغ التي يتم تطويرها.
- 2- المنشور إ ر م ن رقم (2010/9م) بشأن ضوابط وأسس تقديم المنتجات المصرفية البديلة المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية في المصارف التجارية في ليبيا، بما في ذلك تكوين هيئات الرقابة الشرعية العاملة بالمصارف وشروط تعيينها.
- 3- استحداث قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، أسندت له عدة اختصاصات تتضمن القيام بمهام المتابعة المكتبية

والميدانية إذا استدعت الحاجة، وذلك استكمالاً لمتطلبات الدور الإشرافي والرقابي لمصرف ليبيا المركزي لمتابعة أنشطة الصيرفة الإسلامية بالقطاع المصرفي.

4- تكوين لجنة استشارية دائمة لشؤون الصيرفة الإسلامية ، انبثقت عنها سبع لجان فرعية متخصصة في عدة مجالات تم تحديد أهدافها وبرامج عملها والإطار الزمني لتنفيذها ، على النحو التالي:-

1. لجنة المعايير والنظم المصرفية.
2. لجنة أدلة المنتجات وصيغ الاستثمار.
3. لجنة الهيكلية والنظم الإدارية.
4. لجنة التدريب والتطوير.
5. لجنة الاستراتيجيات ومتطلبات التحول.
6. لجنة تقنية المعلومات.
7. اللجنة القانونية.

5- تعديل القانون رقم (1) لسنة 2005 م ، بشأن المصارف ، بموجب القانون رقم (46) لسنة 2012م ، وإضافة فصل خاص للصيرفة الإسلامية.

6- تعيين مستشار للمحافظ لشؤون الصيرفة الإسلامية.

7- إنشاء هيئة مركزية دائمة للرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي ، في إطار توحيد المرجعية الشرعية للمصارف و المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي، وضمان التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها ومنتجاتها.

8- اعتماد كتيب للقواعد والشروط المنظمة لممارسة نشاط الصيرفة الإسلامية، تَضُمُّن الآتي:

- الإجراءات والمستندات المطلوبة لممارسة النشاط المصرفي الإسلامي.
- نموذج طلب ترخيص مصرفي.
- بيانات إضافية للحصول على موافقة لتأسيس مصرف إسلامي.
- بيانات إضافية للحصول على موافقة لتحويل مصرف تقليدي إلى مصرف إسلامي.
- بيانات إضافية للحصول على موافقة لتحويل فرع مصرفي تقليدي إلى فرع مصرفي إسلامي.

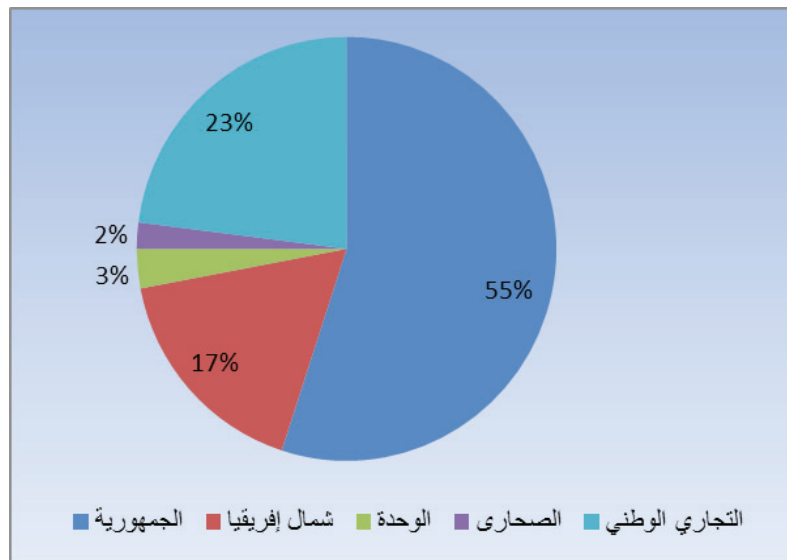
تطور أعمال الصيرفة الإسلامية :

1. التوسع في الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية:

يتولى مصرف ليبيا المركزي الإشراف والرقابة على المصارف التقليدية التي تمارس نشاط الصيرفة الإسلامية عن طريق فروع ونوافذ مصرفية إسلامية تابعة للمصارف التجارية، وذلك من خلال قسم الصيرفة الإسلامية بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، وقد بلغ عدد المصارف التي تم منحها الإذن لتأسيس فروع أو نوافذ مصرفية إسلامية أو تحويل فروع مصرفية قائمة إلى فروع مصرفية إسلامية عدد (5) من المصارف التجارية العاملة ، وذلك حتى نهاية العام 2012م ، موزعة جغرافياً على عدة مناطق ، استحوذ مصرف الجمهورية على العدد الأكبر منها حيث بلغ عدد فروعه ونوافذه المخصصة لهذا الغرض (158) منها (7) فروع مصرفية إسلامية ، و(151) نافذة موزعة على كافة الفروع والوكالات التقليدية للمصرف، بلغت نسبتها (55%) من حجم القطاع المصرفي الإسلامي، يليه المصرف التجاري الوطني بـ (67) نافذة مصرفية إسلامية وبنسبة (23%) ، يليه مصرف شمال أفريقيا بـ (48) نافذة وعدد (1) فرع مصرفي إسلامي و بنسبة (17%) ، يليه مصرف الوحدة بـ (6) نوافذ وعدد (2) فرع مصرفي إسلامي بنسبة (3%)، ثم مصرف الصحاري بـ (6) نوافذ وعدد (1) فرع مصرفي إسلامي بنسبة (2%)، ويبين الشكل البياني التالي توزيع فروع ونوافذ الصيرفة الإسلامية بحسب المصارف.

الشكل رقم (1)

توزيع الفروع والنوافذ المصرفية الإسلامية



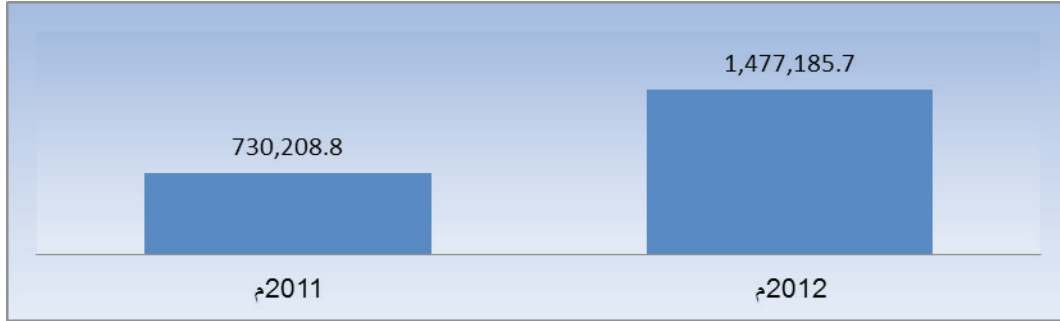
2. أصول القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية:

نمت أعمال الصيرفة الإسلامية بالمصارف التجارية من مبلغ (730.2) مليون دينار عام 2011م ، إلى مبلغ (1,477.1) مليون دينار عام 2012م ، وبنسبة نمو قدرها 102.2%

الشكل رقم (2)

أصول القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية

المبلغ بالآلاف الدينارات



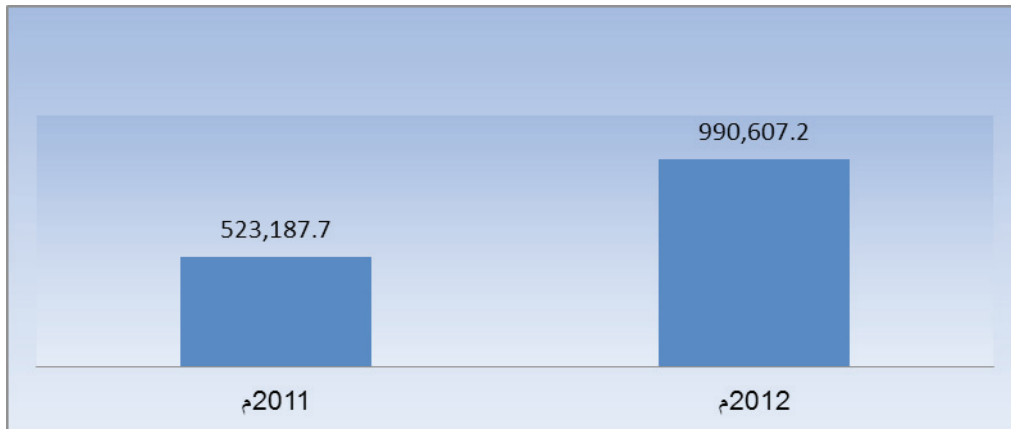
• توظيفات القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية :

تطورت توظيفات المصارف التجارية في صيغ التمويل الإسلامي من مبلغ (523.1) مليون دينار عام 2011م ، إلى مبلغ (990.6) مليون دينار عام 2012م، وبنسبة نمو بلغت 89.3%، استحوذ التمويل بصيغة المراجعة على نسبة (98%) في حين بلغت صيغة المشاركة نسبة (2%) خلال عام 2011م، و في عام 2012م كانت التوظيفات متركزة في صيغة المراجعة بنسبة (100%) .

الشكل رقم (3)

توظيفات القطاع المصرفي في الصيرفة الإسلامية

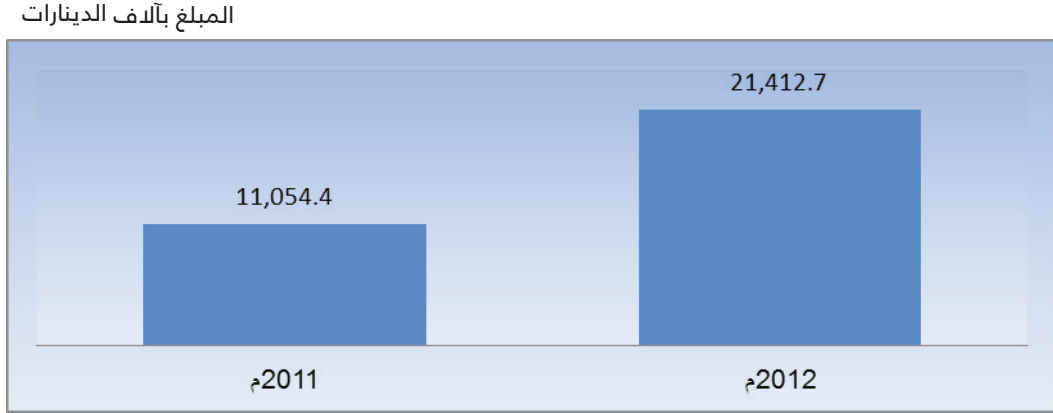
المبلغ بالآلاف الدينارات



3. إيرادات القطاع المصرفي من الصيرفة الإسلامية :

حققت إيرادات المصارف من صيغ التمويل الإسلامي ارتفاعاً من مبلغ (11.0) مليون دينار عام 2011م ، إلى مبلغ (21.4) مليون دينار عام 2012م ، وبنسبة نمو بلغت 94.5%.

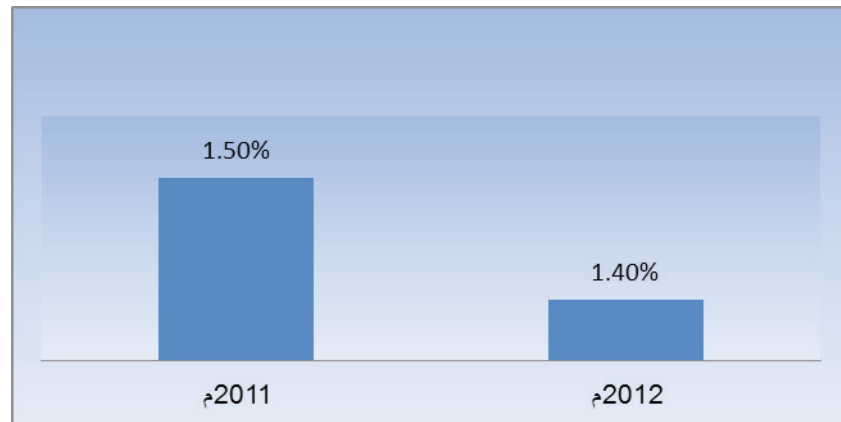
الشكل رقم (4)
إيرادات الصيرفة الإسلامية



4. الإيرادات إلى المبلغ المخصص للاستثمار:

تراجعت نسبة إيرادات المصارف من صيغ التمويل الإسلامي إلى المبلغ المخصص للاستثمار من 1.50% عام 2011م ، إلى نسبة 1.40% عام 2012م، وهذا يرجع إلى زيادة المبالغ المخصصة للاستثمار في أعمال الصيرفة الإسلامية من قبل المصارف التجارية خلال العام 2012م.

الشكل رقم (5)
نسبة الإيرادات إلى المبلغ المخصص للاستثمار



5. هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف:

اعتمد مصرف ليبيا المركزي عدد (6) هيئات للرقابة الشرعية بالمصارف التجارية، منها عدد (5) هيئات بمصارف عاملة وهي: الجمهورية ، الوحدة ، الصحارى ، التجاري الوطني ، شمال أفريقيا، وهيئة شرعية للمصرف الليبي القطري (تحت التأسيس) الملحق رقم (14).

الفصل الثاني هيكل القطاع المصرفي في ليبيا



تمهيد :

للقطاع المصرفي أهمية بالغة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي الهادف إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك بما يقوم به من تجميع للمدخرات من كافة القطاعات الأخرى وتوجيهها إلى أوجه الاستثمار المختلفة عن طريق ما يقوم به من منح للقروض، والتسهيلات الائتمانية، والخدمات المصرفية الأخرى التي يقدمها .

إن فاعلية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في تنشيط الحركة الاقتصادية يتأثر إيجاباً وسلباً بالبنية الهيكلية لهذا القطاع ودرجة تنظيمه والصلاحيات المخولة له، عليه فإنه من المفيد إلقاء نظرة بسيطة على مكونات هيكل القطاع المصرفي الليبي .

مكونات القطاع المصرفي الليبي :

أولاً / مصرف ليبيا المركزي

يمثل مصرف ليبيا المركزي السلطة النقدية في ليبيا، و يتبوأ قمة الهرم التنظيمي والإشرافي والرقابي على المصارف التجارية العاملة في ليبيا .

تأسس مصرف ليبيا المركزي في عام 1955م، وبأشر أعماله في عام 1956م، وبلغ رأسماله (مليار) دينار ليبي، ويمارس مهامه وفقاً للقانون رقم (1) لعام 2005م، بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لعام 2012م، والذي حدد مهام المصرف في إصدار النقد وتنظيم الائتمان والإشراف والرقابة على المصارف ومتابعتها ورسم السياسة النقدية للدولة ومتابعة تنفيذها فضلاً عن القيام بكافة الأعمال المصرفية للدولة وإدارة احتياطات النقد الأجنبي .

تمت زيادة رأسمال المصرف إلى مليار دينار ليبي وفقاً للقانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف المعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م

ثانياً / المصارف التجارية

المصارف التجارية الليبية (القطاع المصرفي الليبي) هي شركات مساهمة مالية خوّلتها القانون قبول الودائع بجميع أنواعها في حسابات جارية ولأجل، ومن ثم منحها إلى الغير في شكل تسهيلات ائتمانية لمختلف الأغراض كالقروض العقارية والتجارية والتنموية والخدمية، وكذلك فتح الاعتمادات المستندية، والقيام بالتحويلات الداخلية والخارجية، وتقديم بعض المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتتكون هيكلية المصارف التجارية الليبية من مجموعة من المصارف العامة المملوكة للدولة، ومجموعة من المصارف الخاصة المملوكة للأشخاص والمؤسسات، وكذلك المصارف ذات الملكية المشتركة بين القطاع العام

أبرز الاندماجات كانت بين مصرفي الجمهورية والامة حيث تم دمجهما في مصرف واحد تحت مسمى مصرف الجمهورية

والخاص، بالإضافة إلى وجود المصارف التي تساهم في رؤوس أموالها مصارف ومؤسسات مالية أجنبية، وفيما يلي خصائص الجهاز المصرفي الليبي :-

أ- هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي

إن جهود مصرف ليبيا المركزي في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي كانت لخلق كيانات مصرفية كبيرة ذات ملءة مالية تؤهلها لمواجهة تداعيات المنافسة العالمية في مجال العمل المصرفي، وقد كان من ضمن هذه الجهود دمج بعض المصارف التجارية، وكذلك تنويع ملكية المصارف الليبية بحيث سمح بملكية غير الليبيين في المصارف التجارية الليبية، وفيما يلي بيان بهيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي :-

جدول رقم (1)
هيكل الملكية في الجهاز المصرفي الليبي

المصرف	قطاع عام	قطاع خاص	شريك استراتيجي	نسبة ملكية رأس المال %	الإجمالي
مصرف الجمهورية	90.26	9.74	0.0	100 %	
المصرف التجاري الوطني	85.0	15.0	0.0	100 %	
مصرف الوحدة	18.0	63.0	19.0	100 %	
مصرف الصحارى	59.0	22.0	19.0	100 %	
مصرف شمال أفريقيا	82.0	18.0	0.0	100 %	
مصرف التجارة والتنمية	17.0	49.0	34.0	100 %	
مصرف الآمان	0.0	60.0	40.0	100 %	
مصرف الإجماع العربي	0.0	100	0.0	100 %	
مصرف الوفاء	0.72	99.28	0.0	100 %	
مصرف المتحد	3.0	57.0	40.0	100 %	
مصرف السرايا	0.0	100	0.0	100 %	
مصرف المتوسط	0.0	100	0.0	100 %	
المصرف التجاري العربي	0.0	100.0	0.0	100 %	
مصرف الواحة	100.0	0.0	0.0	100 %	
مصرف الخليج الأول الليبي	50.0	0.0	50.0	100 %	

ب- التوسع في النشاط المصرفي

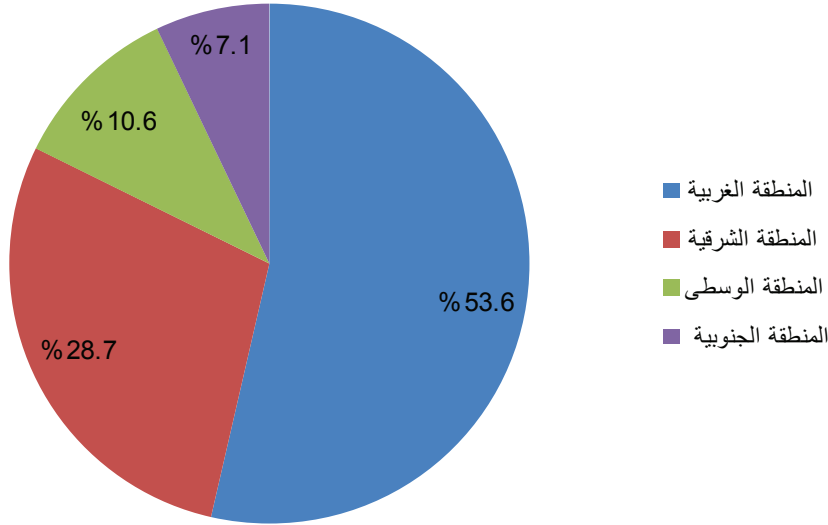
بلغ عدد المصارف العاملة في ليبيا (15) مصرفاً تجارياً وذلك حتى نهاية عام 2012م، وواصلت المصارف التجارية سياسة التوسع المصرفي داخل البلاد لتغطية أكبر قدر ممكن من المناطق ولإيصال الخدمات المصرفية إلى كل المواطنين في كافة أنحاء ليبيا، وتمارس المصارف نشاطها المصرفي عن طريق شبكة من الفروع والوكالات المصرفية بلغ عددها حتى نهاية عام 2012م، (490) فرعاً ووكالة ، منها (333) فرعاً مصرفياً، و (157) وكالة مصرفية.

ج- التوزيع الجغرافي لفروع ووكالات المصارف التجارية العاملة في ليبيا

التوزيع الجغرافي للفروع والوكالات في مناطق ليبيا أوضح ان المنطقة الغربية لازالت تحظى بالنسبة الأكبر لتركز الفروع والوكالات فيها حيث بلغت هذه النسبة في نهاية عام 2012م، ما يقارب 53.6%، والمنطقة الشرقية نحو 28.7%، والمنطقة الوسطى 10.6%، والجنوبية 7.1%، وفيما يتعلق بتوزيع هذه الفروع حسب المصارف العاملة في ليبيا، فقد استحوذ مصرف الجمهورية على النسبة الأكبر من هذا التركيز حيث بلغ عدد فروع ووكالاته (151) فرعاً ووكالة وتصل نسبتها إلى 30%، يليه مصرف الوحدة بـ (75) فرعاً ووكالة ونسبة 15%، يليه المصرف التجاري الوطني بـ (66) فرعاً ووكالة ونسبة 13%، ثم مصرف شمال إفريقيا بعدد (56) فرعاً ووكالة ونسبة 11% ثم مصرف الصحارى بعدد (52) فرعاً ووكالة ونسبة 10%، وقد استحوذت هذه المصارف الخمسة (الجمهورية، التجاري الوطني، الوحدة، الصحارى، شمال إفريقيا) على ما نسبته 80% من إجمالي عدد الفروع والوكالات العاملة في ليبيا، ويبين الشكل البياني التالي توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية في ليبيا .

شكل رقم (6)

توزيع فروع ووكالات المصارف بحسب المناطق الجغرافية

**د - مؤشر الكثافة المصرفية**

لم يحدث أي تغيير يذكر على مؤشر الكثافة المصرفية في عام 2012م، مقارنة بعام 2011م، حيث ظل عند نحو (0.75) حوالي سبعة فروع مصرفية لكل مائة ألف نسمة، ويرجع السبب في عدم وجود نمو على هذا المؤشر للأوضاع الأمنية و التحديات التي تواجهها المصارف في تغطية بعض المناطق في ليبيا، وهذه النسبة (0.75) تعتبر أقل من النسبة المقررة وفقاً للكثافة المصرفية المعيارية والبالغة مصرفاً واحداً لكل عشرة آلاف شخص .

مؤشر الكثافة المصرفية = عدد المصارف / عدد السكان * 10000

$$X 6,597,000 \quad 10,000 = 0.75 / 497$$

ثالثاً: المصارف المتخصصة:-

هناك أربعة مصارف متخصصة تزاوّل أعمالها في ليبيا وهي (المصرف الزراعي - مصرف التنمية - مصرف الادخار والاستثمار العقاري - المصرف الريفي)، تتولى هذه المصارف و الفروع التابعة لها تمويل المشروعات و البرامج التنموية، سواءً في المجالات الصناعية أو الزراعية أو العقارية بالإضافة إلى منح القروض الخدمية، كما اهتم المصرف الريفي بتمويل النشاطات الفردية و الأسرية لذوي الدخل المحدود في مختلف المجالات الاقتصادية .

رابعاً / المصارف الأخرى:-

المصرف الليبي الخارجي:-

يعتبر المصرف الليبي الخارجي «شركة مساهمة ليبية» تأسس بموجب القانون رقم (18) لعام 1972م، ويمارس نشاطه كمصرف (OFF SHORE) ويقوم بمزاولة الأعمال المصرفية المختلفة في الخارج عن طريق إدارة مجموعة من المساهمات في مؤسسات مالية عالمية، كما يقوم ببعض الأعمال المصرفية بالداخل عن طريق وحدة التعامل بالدينار الليبي، ويعتبر المصرف الليبي الخارجي من المصارف التي تركز على خدمات الجملة (Whole sale - Bank)، وقد بلغ رأس ماله المصرح به (8.7) مليار دولار أمريكي، مقسماً إلى رأس مال مكتتب فيه بقيمة (8.7) ملايين سهم، قيمة كل سهم (100) مائة دولار أمريكي، في حين بلغ رأس المال المدفوع في إبريل 2010م، نحو (3.0) مليار دولار أمريكي، مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .

والملاحق رقم (13) يبين تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2011م-2012م.

خامساً / مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية :-

بلغ عدد مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا لعام 2012م، عدد (21) مكتب تمثيل، وتعمل هذه المكاتب وفقاً للقرار رقم (2005/42)، بشأن تنظيم آلية تأسيس مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية والشروط والضوابط المنظمة لنشاطاتها، ويبين الملحق رقم (8) أسماء مكاتب التمثيل للمصارف الأجنبية العاملة في ليبيا .

الفصل الثالث الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي



تمهيد :

يستعرض هذا الفصل تطور الوضع المالي للقطاع المصرفي الليبي خلال عام 2012م، من خلال البيانات المالية الواردة من المصارف، وكذلك نمو الخصوم الايداعية والأموال الخاصة وكيفية استخدامها والمخاطر المرتبطة بها، وتأثير ذلك على بنية مخاطر القطاع المصرفي، مقارنة ببيانات عامي 2010م-2011م.

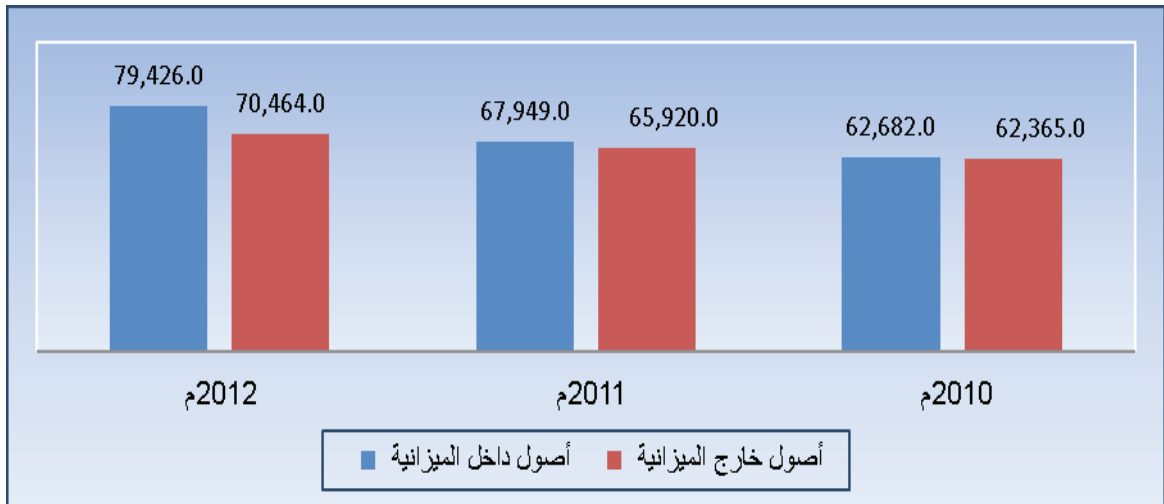
1. تطور المركز المالي المجمّع للمصارف التجارية:-

يرجع سبب ارتفاع إجمالي أصول القطاع المصرفي إلى تطور الأصول داخل الميزانية التي ارتفعت من 8.4% في عام 2011م، إلى 17.0% في عام 2012م، وبشكل أقل منه نمت الأصول خارج الميزانية بشكل طفيف من 5.7% في عام 2011م، إلى 7.0% في عام 2012م، حيث يلاحظ ذلك من الشكل البياني رقم (2).

الشكل رقم(7)

تطور أصول المصارف التجارية داخل وخارج الميزانية
خلال الأعوام 2010م- 2011م- 2012م

المبالغ بملايين الدنانير

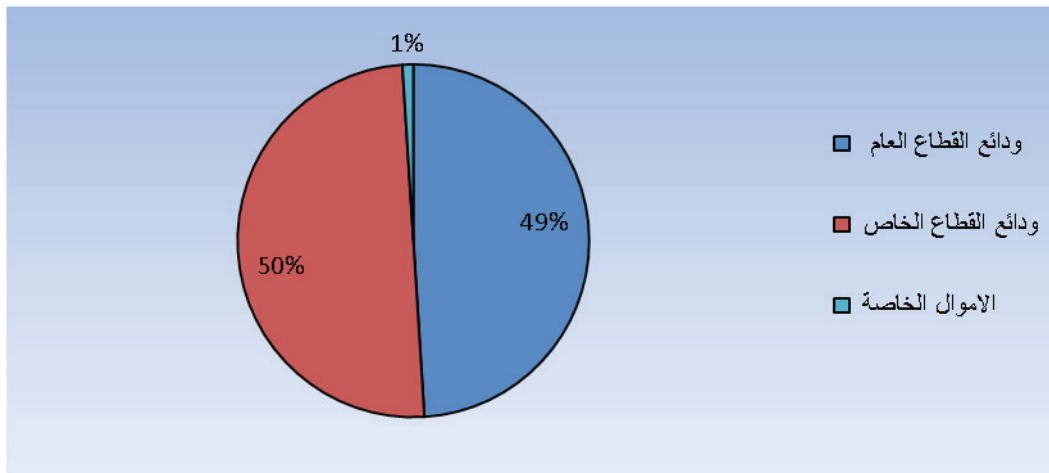


الملاحظ أن هناك تحسناً في ميزانية القطاع المصرفي في عام 2012م، مقارنة بعام 2011م، بالرغم من النمو الطفيف الذي طرأ على مصادر الأموال الخاصة للمصارف، حيث نمت بنسبة 1%، والنمو المؤثر كان للخصوم الإيداعية بنسبة 18%.

ويستعرض الشكل البياني رقم (9) والشكل البياني رقم (10) كيفية توزيع الزيادة في مصادر أموال المصارف التجارية واستخداماتها، والبالغة 9.0 مليار دينار، على مجمل الحسابات خلال عام 2012م.

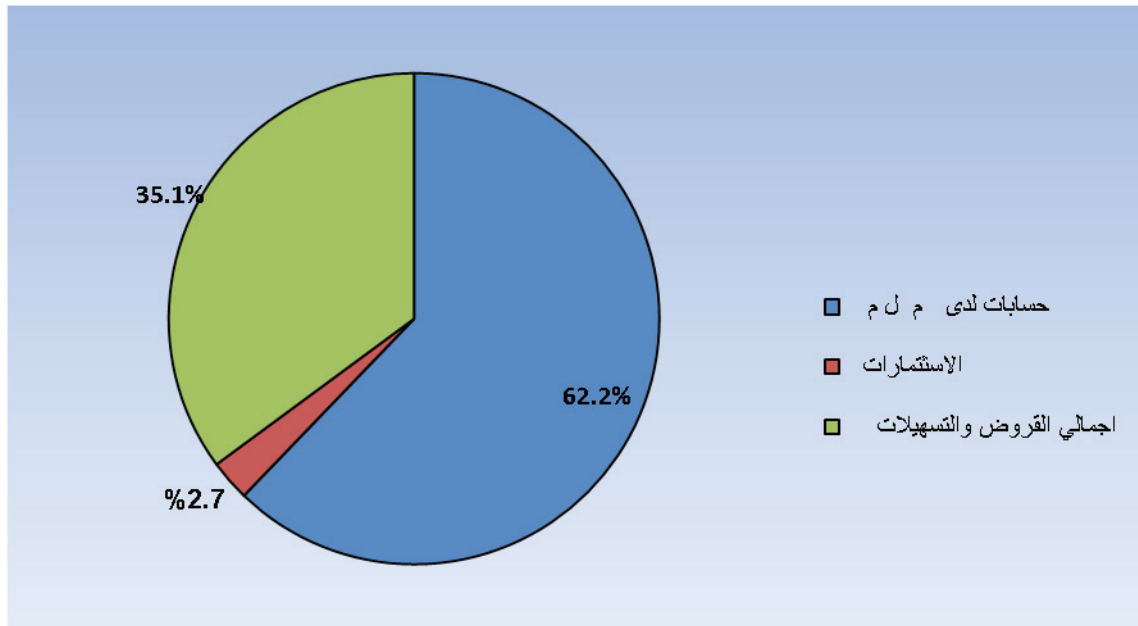
الشكل رقم (8)

توزيع الزيادة في مصادر الأموال خلال عام 2012م



الشكل رقم (9)

توزيع الزيادة في استخدامات الأموال خلال عام 2012م



أ- مصادر أموال المصارف التجارية:-

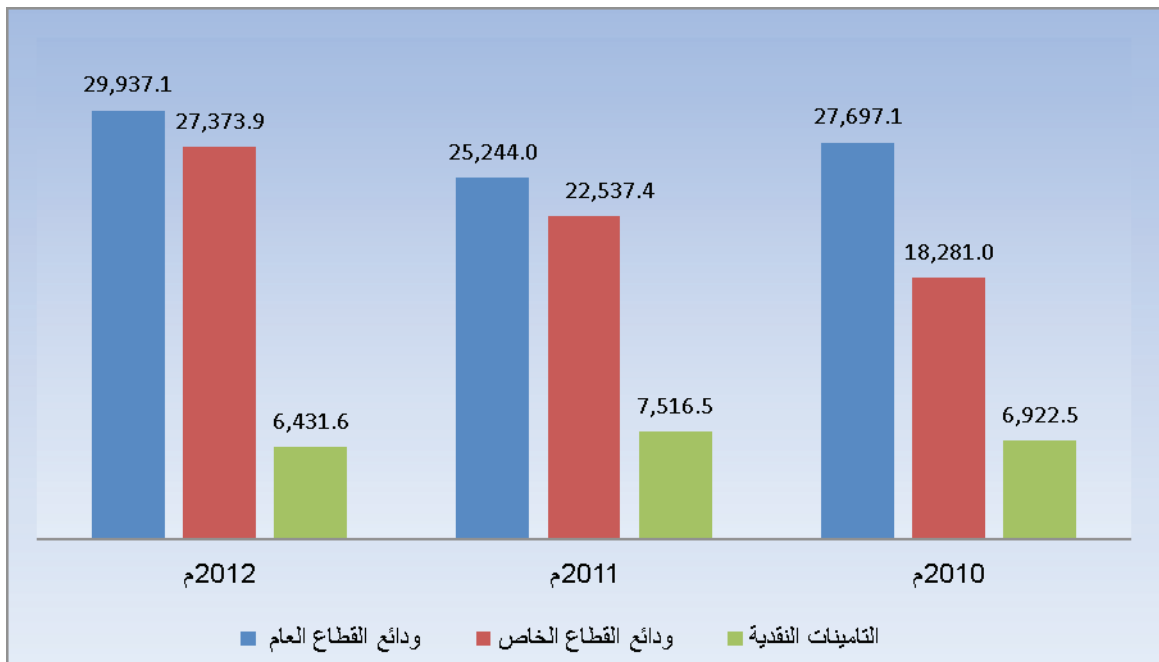
• الخصوم الإيداعية:-

- استمرت الخصوم الإيداعية للمصارف في الزيادة حيث نمت من مبلغ 63.1 مليار دينار خلال عام 2011م، إلى مبلغ 74.3 مليار دينار في عام 2012م، وبنسبة نمو 18%.
- وقد تركّز هذا النمو في البنود التالية:-
- ودائع القطاع العام التي نمت بنسبة 19%.
 - ودائع القطاع الخاص التي نمت بنسبة 21%.
 - التأمينات النقدية و أوامر الدفع شهدت انخفاضاً بنسبة 14% و 9% على التوالي.
- ويوضح الشكل البياني التالي تطور بنود الخصوم الإيداعية بالقطاع المصرفي الليبي خلال الأعوام (2012م - 2011م - 2010م).

الشكل رقم (10)

تطور أهم بنود الخصوم الإيداعية للمصارف التجارية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م

المبالغ بملايين الدنانير



• الأموال الخاصة:-

زادت الأموال الخاصة للمصارف التجارية من 3.7 مليار دينار في 2011م، إلى 3.8 مليار دينار في عام 2012م، وبنسبة ارتفاع قدرها 1%، ويرجع ذلك إلى الزيادة التي طرأت على رؤوس أموال بعض المصارف، والتوزيعات التي قامت بها بعض المصارف التجارية خلال عام 2012م.

ب - استخدامات أموال المصارف التجارية:-

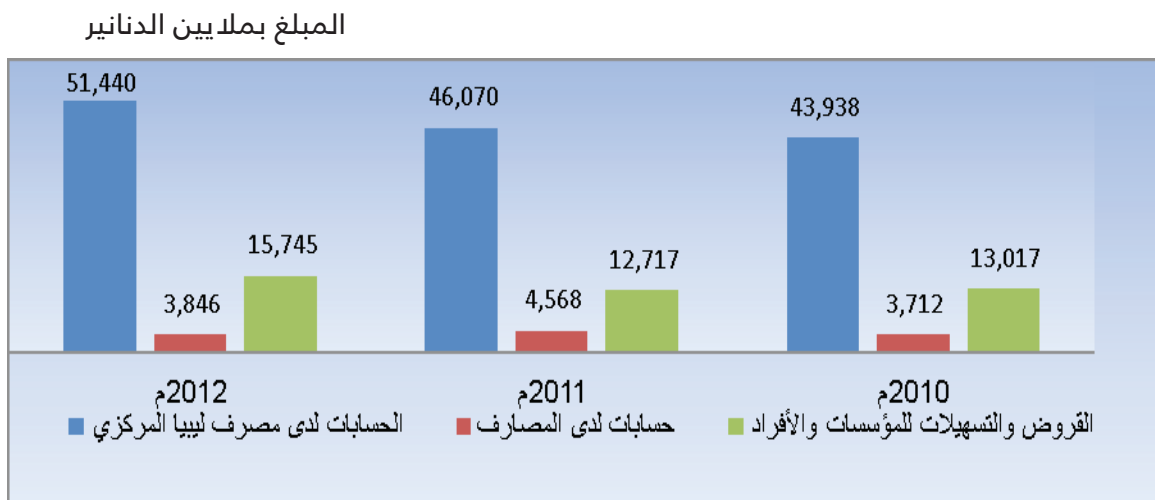
لازالت المصارف التجارية تعتمد في استخدام أصولها بشكل أساسي على مصرف ليبيا المركزي، إلا أن نسبة الأصول المستثمرة لديه إلى إجمالي صافي الأصول شهدت انخفاضاً بسيطاً من 71.1 % عام 2010م، إلى حوالي 67.8% من مجموع أصولها خلال عام 2011م، إلى أن وصلت هذه النسبة إلى 64.8% عام 2012م.

ومن ناحية أخرى ارتفعت القروض والتسهيلات الممنوحة من 12.7 مليار دينار عام 2011م، إلى 15.7 مليار دينار عام 2012م، وبنسبة نمو بلغت 24% وقد تركّز هذا الارتفاع في القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، ويلاحظ أن هذا النمو مستمر منذ عام 2007م وحتى عام 2012م.

وبالرغم من انخفاض معدل الفوائد على شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي، استمرت المصارف التجارية في استثمار مصادر أموالها لدى مصرف ليبيا المركزي، ويعود ذلك إلى المخاطر المرتبطة بمناخ الاستثمار في ليبيا و قلة الفرص الاستثمارية، من جهة، وإلى حاجة المصارف للاستثمار في أصول سائلة بهدف الاحتفاظ بنسب سيولة مقابل الودائع تحت الطلب من جهة أخرى.

الشكل رقم (11)

تطور استخدامات الأموال خلال الأعوام 2010م- 2011م- 2012م

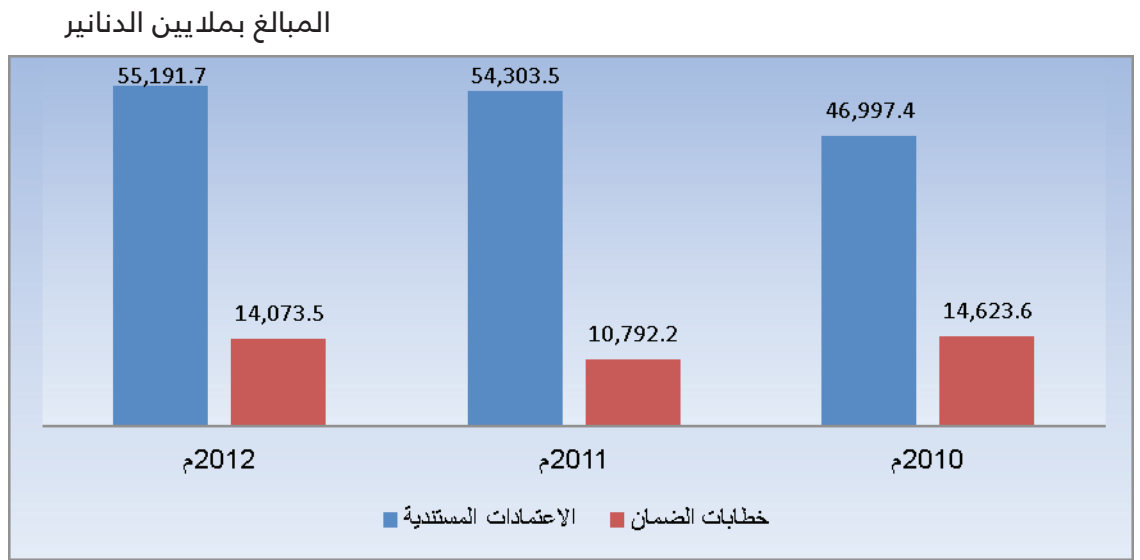


ج- الحسابات خارج الميزانية:-

ارتفع رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية من مبلغ 65.9 مليار دينار في عام 2011م، إلى 70.4 مليار دينار في عام 2012م، وبنسبة ارتفاع قدرها 7%، وقد تركّز هذا الارتفاع في خطابات الضمان التي نمت بنسبة 30%، وفي الاعتمادات المستندية المفتوحة التي نمت بنسبة 2%، ويوضح الشكل رقم (13) التطور في رصيد الحسابات خارج الميزانية.

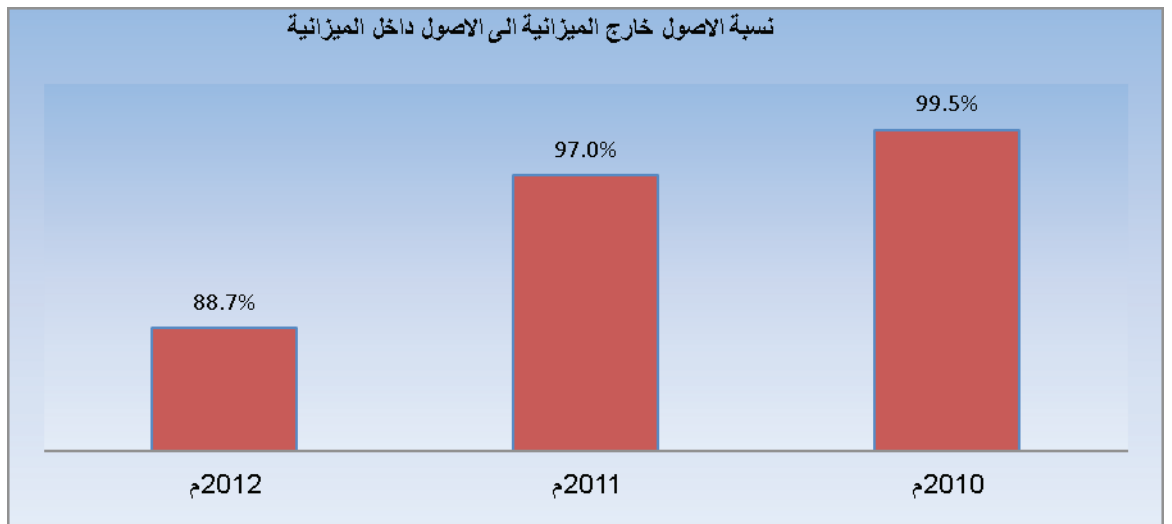
الشكل رقم (12)

تطور الحسابات خارج الميزانية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



الشكل رقم (13)

تطور نسبة الحسابات خارج الميزانية إلى الحسابات داخل الميزانية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



انخفضت نسبة الأصول خارج الميزانية إلى الأصول داخل الميزانية على مستوى القطاع المصرفي من 99.5% في عام 2010م، إلى 97.0% عام 2011م، وقد استمرت في الانخفاض إلى أن وصلت إلى نسبة 88.7% خلال عام 2012م، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (14). إلا أن هذه النسبة لا زالت تشكل مخاطر ائتمانية للمصارف التجارية، مما يتطلب التحوط لها، وللمحد من مدى تعرض المصارف لهذه المخاطر، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (2) لعام 2010م، للتركزات الائتمانية، حيث تم تحديد سقف للاعتمادات المستندية بحيث لا تتجاوز 3 أضعاف الأموال الخاصة، وسقف لخطابات الضمان بحيث لا تتجاوز 150% من الأموال الخاصة.

2- ترتيب المصارف:-

أ - الترتيب بحسب الأصول داخل الميزانية:-

استمر مصرف الجمهورية في احتلال المرتبة الأولى في ترتيب المصارف التجارية العاملة بالقطاع المصرفي الليبي خلال عام 2012م، حسب مجموع صافي أصولها داخل الميزانية، حيث بلغت أصوله 30.9 مليار دينار، إلا أن نسبة استحوازه في القطاع المصرفي انخفضت من 41.9% في عام 2011م، إلى 39.0% في عام 2012م، وحافظ المصرف التجاري الوطني على المرتبة الثانية والذي زادت نسبة استحوازه على أصول القطاع المصرفي من 17.1% عام 2011م، إلى 18.9% عام 2012م، كما جاء مصرف الوحدة في المرتبة الثالثة الذي ارتفعت نسبة استحوازه بإجمالي أصول قدرها 12.4 مليار دينار ونسبة 15.6% عام 2012م، مقابل 14.8% عام 2011م، من إجمالي أصول القطاع المصرفي، ومصرف الصحاري في المرتبة الرابعة الذي انخفضت نسبة استحوازه 12.6% عام 2012م، مقابل 13.8% عام 2011م، أما باقي المصارف فقد تراوحت نسبة أصولها ما بين أقل من 1% و 4% من مجمل أصول القطاع المصرفي ويوضح الملحق رقم (4) ترتيب المصارف بحسب الأصول داخل الميزانية، كما يوضح الملحق رقم (5) ترتيب المصارف بحسب الأصول داخل وخارج الميزانية.

ب - ترتيب المصارف حسب الأموال الخاصة

بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية 3.8 مليار دينار في 2012/12/31م، مقابل 3.7 مليار دينار في 2011/12/31م، و3.8 مليار دينار في 2010/12/31م، ويوضح الملحق رقم(6) ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة.

3- تركيز القطاع المصرفي

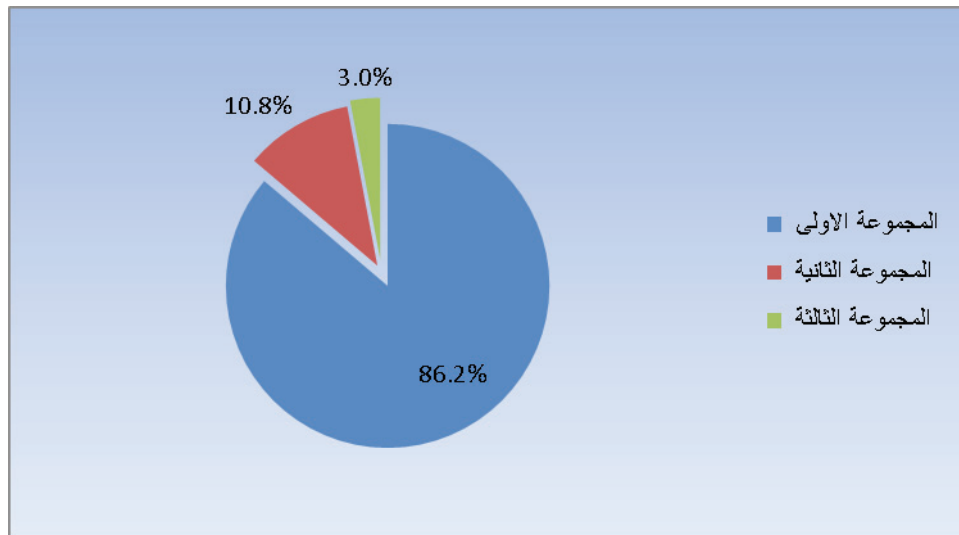
أ - حسب مجموع الأصول

يمكن تقسيم المصارف إلى ثلاث مجموعات حسب حجم الأصول التي تديرها:-

- المجموعة الأولى: المصارف التي تزيد أصولها عن 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي خلال عام 2012م، وتتمثل هذه المجموعة في أربعة مصارف هي (مصرف الجمهورية/المصرف التجاري الوطني / مصرف الوحدة / مصرف الصحاري).
- المجموعة الثانية: المصارف التي تمثل أصولها نسبة تتراوح بين 1% و 10% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وهي أربعة مصارف (مصرف التجارة والتنمية/ مصرف شمال إفريقيا / مصرف الآمان للتجارة والاستثمار/ مصرف الواحة).
- المجموعة الثالثة: المصارف التي تقل أصولها عن 1% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وتضم هذه المجموعة بقية المصارف الأخرى.

الشكل رقم (14)

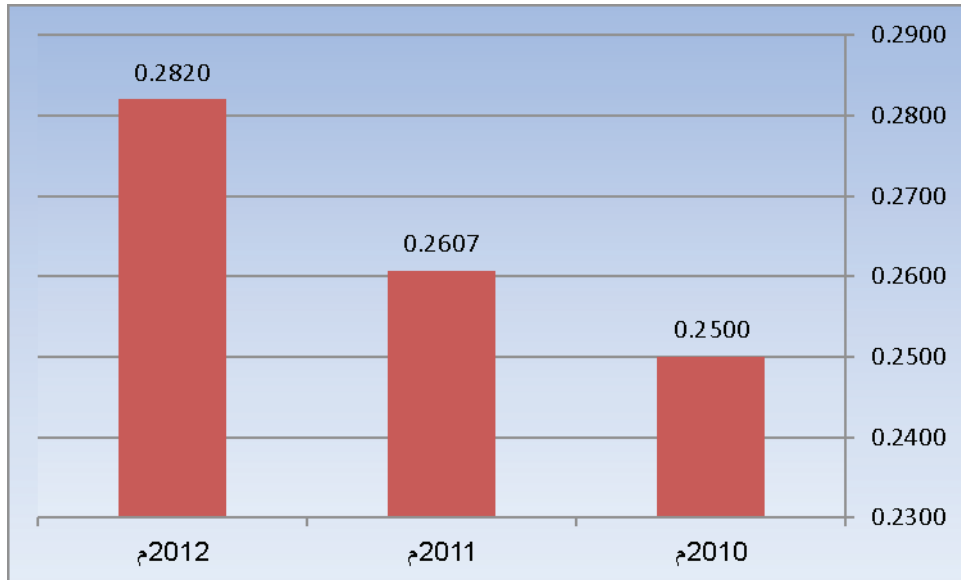
تقسيم المصارف التجارية حسب مجموع أصولها خلال عام 2012م.



يوضح الرسم البياني أن المجموعة الأولى من المصارف والتي تشكل المصارف الكبيرة، قد استحوذت على نسبة عالية من مجموع أصول القطاع المصرفي، بالرغم من استمرار ارتفاع النسبة إلا أن ذلك يشير إلى تركّز القطاع المصرفي في عدد قليل من المصارف مما يزيد من المخاطر النظامية لهذه المصارف (Systemic Risk)، ويمكن قياس التركز في أصول القطاع المصرفي من خلال احتساب مؤشر (Herfindahl – Hirschman index) عن طريق تجميع الجذور التربيعية لحصة كل مصرف من إجمالي أصول القطاع المصرفي بحيث يتم تحليل المؤشر على النحو التالي:-

الشكل (15)

مؤشر تركّز القطاع المصرفي الليبي
خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



- أقل من 0.1 يشير إلى وجود تركّز قليل في القطاع المصرفي.
 - ما بين 0.1 و 0.18 يشير إلى وجود تركّز معتدل في القطاع المصرفي.
 - أكثر من 0.18 يشير إلى وجود تركّز مرتفع في القطاع المصرفي.
- ويلاحظ من الشكل البياني رقم (16) ارتفاع مؤشر (H-index) للقطاع المصرفي الليبي ما بين 2010م و 2012م، ويؤكد ما تم ذكره سابقاً حول تركّز أصول القطاع المصرفي في عدد قليل من المصارف .

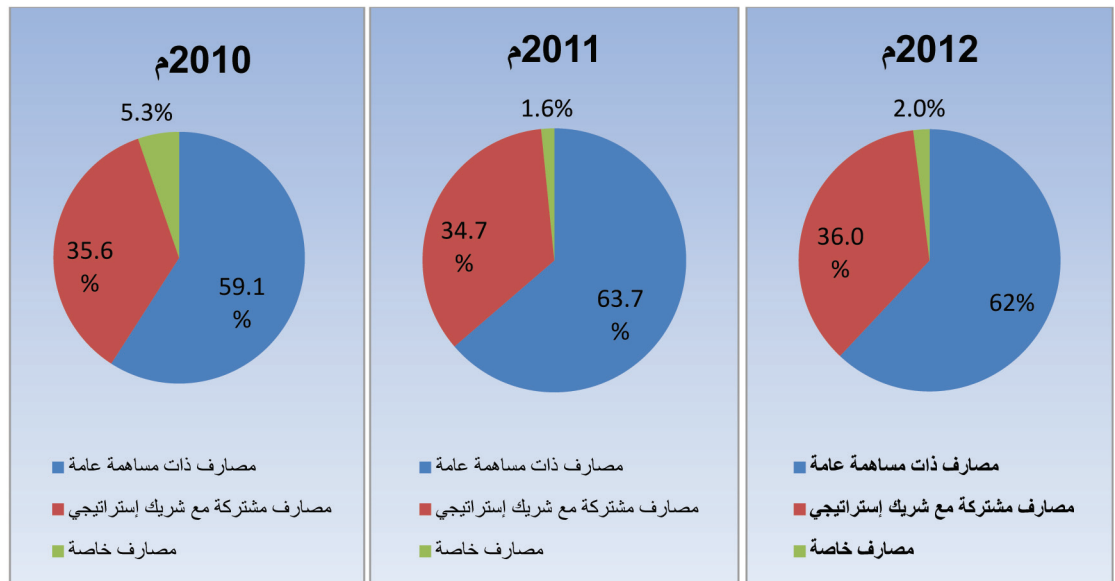
ب - حسب طبيعة ملكية المصارف

يلاحظ استمرار سيطرة المصارف المملوك أغليبتها من القطاع العام على أصول القطاع المصرفي، بالرغم من انخفاض نسبة استحواذ هذه المصارف على أصول القطاع المصرفي من 63.7% عام 2011م، إلى 62% في عام 2012م، كما يلاحظ ارتفاع نسبة استحواذ المصارف المشتركة بين جهات محلية ومصارف أجنبية إلى حوالي 36% من مجموع أصول القطاع المصرفي، وذلك بعد أن كانت تشكل حوالي 34% من مجموع أصول القطاع المصرفي في نهاية عام 2011م، كذلك يلاحظ ارتفاع نسبة استحواذ المصارف الخاصة من 1.6% في عام 2011م، إلى 2% في عام 2012م، وذلك من مجموع أصول القطاع المصرفي.

ما زالت
سيطرة
المصارف ذات
المساهمة
العامّة على
أصول القطاع
المصرفي

الشكل رقم (16)

توزيع أصول المصارف التجارية حسب ملكية المصارف خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م



الفصل الرابع رسمة القطاع المصرفي



تمهيد :

لم تشهد الأموال الخاصة للمصارف التجارية نمواً يذكر خلال عام 2012م، تم مقارنتها بالأعوام السابقة، وبما أن رأس مال المصرف هو الركيزة الأساسية لامتناع أي خسائر في حالة حدوثها، ونظراً لأهميته فقد تم وضع تعليمات بخصوص نسبة كفاية رأس المال تطبق على مستوى القطاع المصرفي، يتم من خلالها إلزام المصارف بالاحتفاظ برأس مال كافٍ يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر الناتجة عن الأنشطة التي تقوم بها ويشكل حماية أكبر لأموال المودعين لدى القطاع المصرفي، والجدير بالذكر أن مصرف ليبيا المركزي بصدد إصدار تعليمات جديدة للمصارف التجارية حول ملء رأس المال تتضمن مخاطر السوق، مع الأخذ في الاعتبار التغيير الحاصل لتوجه القطاع المصرفي نحو الصيرفة الإسلامية.

1- النسب المتعلقة بالأموال الخاصة:-

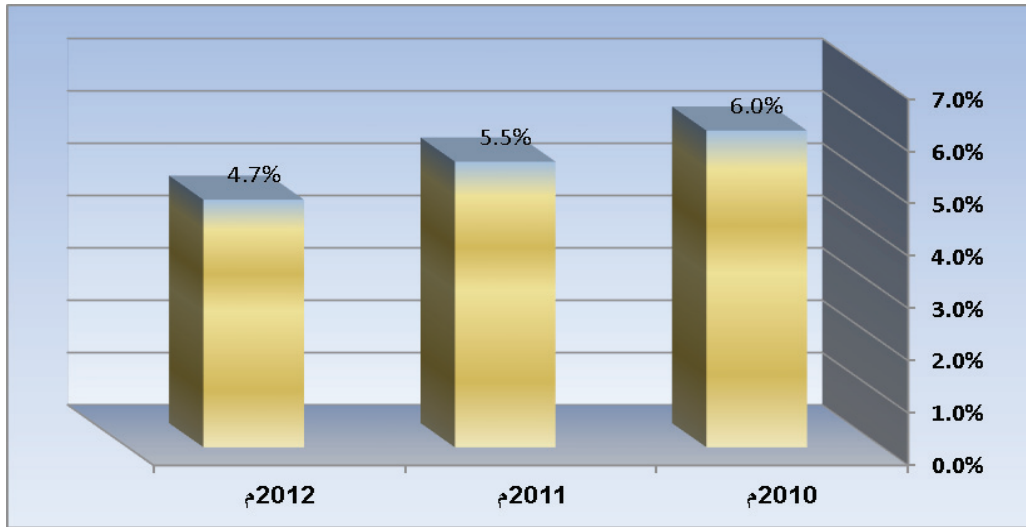
يلاحظ نمو أصول المصارف التجارية بنسبة 17% ما بين عامي 2011م و2012م، وقد ساعد في ذلك نمو الخصوم الإيداعية بنسبة 18%، في حين كانت الزيادة في الأموال الخاصة للقطاع المصرفي بنسبة 1%، وهنا يجب التنبيه إلى أن هذه الزيادة لاتعطي فرصة لتنمية الخصوم الإيداعية مقابل الأموال الخاصة.

2- الأموال الخاصة مقابل الأصول :-

انخفضت نسبة الأموال الخاصة إلى أصول القطاع المصرفي من 5.5% عام 2011م، إلى 4.7% عام 2012م، نتيجة لارتفاع أصول القطاع المصرفي مع عدم تحسن الأموال الخاصة بالمصارف التي طرأ عليها تغيير طفيف حيث بلغت (3.72) مليار دينار عام 2011م، و بلغت (3.79) مليار دينار عام 2012م، في المقابل نمت الأصول من (67.9) مليار دينار عام 2011م إلى (79.4) مليار دينار عام 2012م، وبنسبة نمو 17%.

الشكل رقم (17)

نسبة الاموال الخاصة الى الأصول خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م



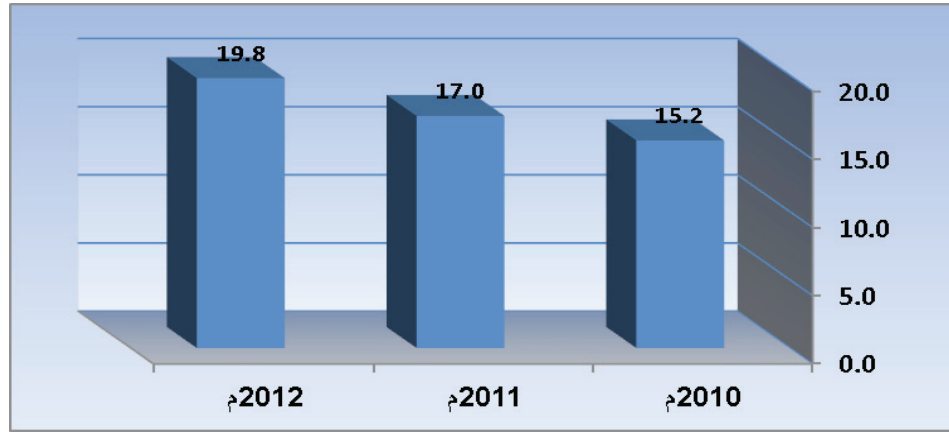
3-نسبة الخصوم الإيداعية إلى الأموال الخاصة:-

ارتفعت نسبة الخصوم الإيداعية للمصارف إلى أموالها الخاصة من 15.2 ضعف عام 2010م، إلى 17.0 ضعفاً عام 2011م، لتصل إلى 19.8 ضعفاً عام 2012م، وبالتالي لاتزال أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به وفقاً لقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لعام 2010م، والذي حدد هذه النسبة عند 30 ضعفاً، ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة نتيجة النمو الضعيف الحاصل في الأموال الخاصة للقطاع التي نمت بنسبة 1% خلال عام 2012م، في حين نمت الخصوم الإيداعية للقطاع المصرفي بنسبة 18%.

انخفضت نسبة الأموال الخاصة للمصارف مقابل الأصول من 5.5% في 2011م، إلى 4.7% في 2012م، وذلك لأن النمو في إجمالي الأصول كان أكبر بكثير من النمو في الأموال الخاصة.

الشكل رقم (18)

نسبة الخصوم الايداعية إلى الأموال الخاصة خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م



4- نسبة الملاءة :-

بالرغم من انخفاض ملاءة المصارف التجارية من 13.8% عام 2010م إلى 10.7% عام 2012م مازالت ملاءة المصارف أكبر من الحد المحدد بـ 8% .

تقوم إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمراجعة ملاءة رأس المال المصرّح بها من قبل المصارف التجارية، وذلك فيما يتعلق بالأموال الخاصة المعتمدة لاحتساب الملاءة ومطابقة الأصول المرجّحة مع المراكز المالية المصرّح بها من قبل المصارف، وكانت ملاءة رؤوس أموال المصارف التجارية المعدّلة وفقاً لمتطلبات بازل (1)، دون الأخذ في الاعتبار مخاطر السوق على النحو التالي:-

جدول رقم (2)

تطور ملاءة رأس المال المعدّلة للمصارف التجارية خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م

المبالغ بملايين الدنانير

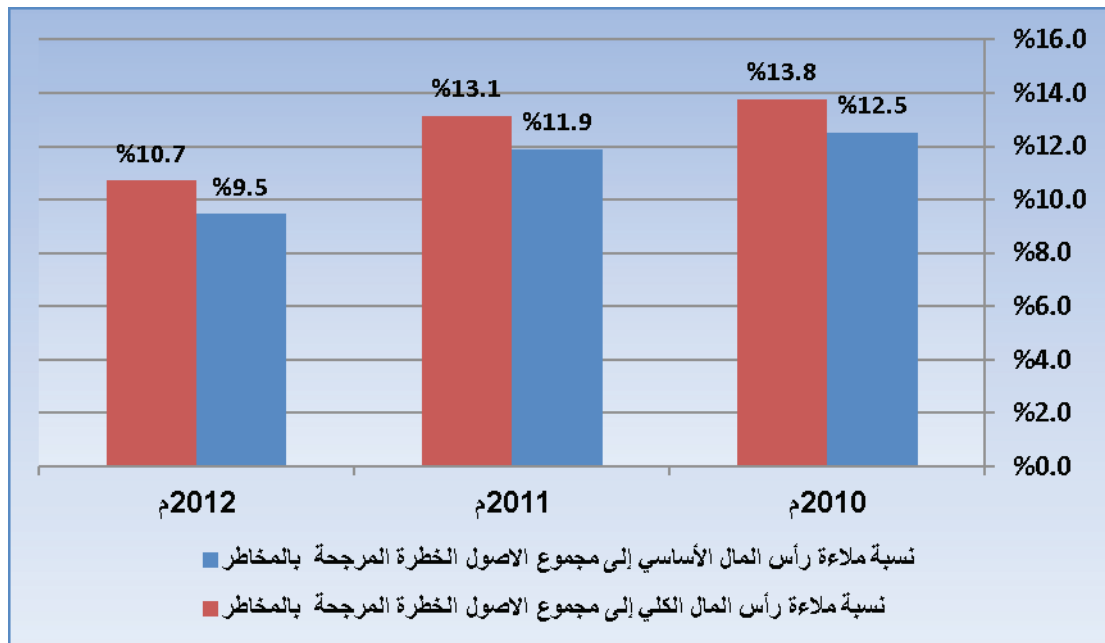
البيان	العام		
	2012م	2011م	2010م
رأس المال الأساسي	3,791.9	3,723.6	3,800.3
رأس المال الكلي	4,293.1	4,114.9	4,179.5
مجموع الأصول داخل الميزانية و خارج الميزانية المرجحة بأوزان المخاطر	40,092.0	31,304.3	30,328.6
نسبة ملاءة رأس المال الأساسي %	9.5	11.9	12.5
نسبة ملاءة رأس المال الكلي %	10.7	13.1	13.8

يوضح الجدول أعلاه انخفاض رأس المال الأساسي للمصارف (يمثل رأس المال المدفوع، والاحتياطي القانوني، والاحتياطيات غير المخصصة أو ما يعرف بالأموال الخاصة) وهو خط الدفاع الأول للمصارف في حال تعرضها إلى مخاطر الائتمان والمخاطر النظامية والسيولة، ولذا زال القطاع المصرفي يحتفظ بأموال خاصة جيدة في الوقت الحالي مقابل هذه المخاطر، بالرغم من الانخفاض المذكور.

كما أن رأس المال الكلي (رأس المال الأساسي بالإضافة إلى المخصصات الأخرى) تطور بنسبة بسيطة خلال الفترة 2011م-2012م، وبنسبة 4%.

الشكل رقم (19)

تطور الملاءة المعدلة لرؤوس أموال المصارف التجارية خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م



الفصل الخامس نوعية أصول القطاع المصرفي



تمهيد :

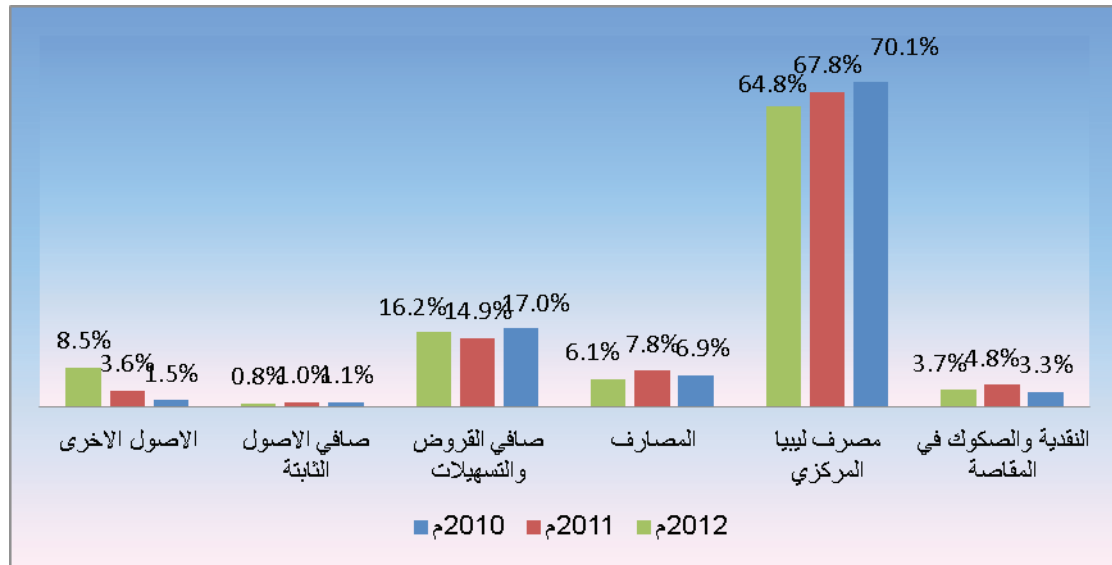
يوضح هذا الفصل تقييم الأصول التي تحتفظ بها المصارف، وتحليل الكيفية التي تدير بها المصارف خصومها الإيداعية والمخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية ومدى التزامها بالتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي المعممة بالمنشورين رقمي (1) و(2) لعام 2010م، بشأن التركيز الائتماني وهيكل المحفظة الائتمانية .

1- توزيع أصول القطاع المصرفي:-

استمر تركيز أصول القطاع المصرفي في التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي، بالرغم من انخفاض نسبة توظيفات المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي، من 67.8 % في عام 2011م، إلى 64.8 % عام 2012م، وتأتي القروض والتسهيلات في الترتيب الثاني حيث ارتفعت لتصل إلى نسبة 16.2 % في عام 2012م، وفي المقابل انخفضت الحسابات والتوظيفات لدى المصارف فيما بينها من 7.8 % في عام 2011م، إلى 6 % في عام 2012م، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (21).

الشكل رقم (20)

توزيع أصول المصارف التجارية خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



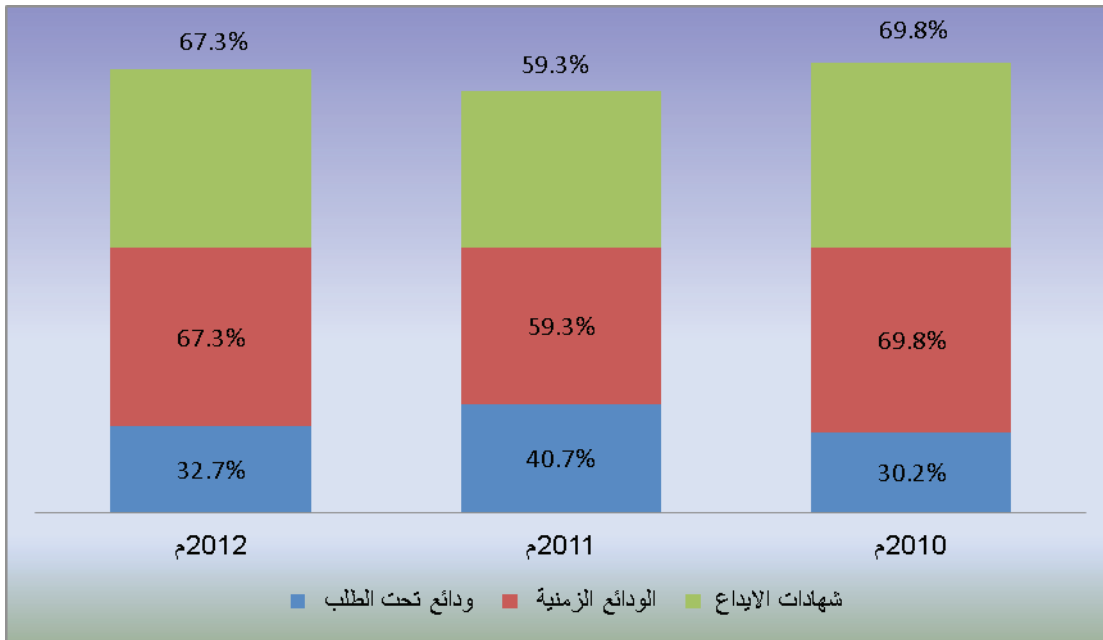
2- الأصول المتداولة:-

استمرت الأصول المتداولة في أملاك الجزء الأكبر من مجموع أصول القطاع المصرفي، حيث ارتفعت نسبتها إلى مجموع الأصول من حوالي 72% عام 2011م، إلى 73% عام 2012م، وهي تتركز في شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي. أ - التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي:-

تطورت توظيفات الحسابات المصارف لدى مصرف ليبيا المركزي من (46.0) مليار دينار عام 2011م، إلى (51.0) مليار دينار عام 2012م، وبنسبة نمو بلغت 12%، وشكلت شهادات الإيداع حوالي 67% من إجمالي الأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي عام 2012م، ويوضح الشكل رقم (22) تطور توزيع التوظيفات والحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي، وبالرغم من أن توظيف الأموال لدى مصرف ليبيا المركزي يعتبر الأقل مخاطر، لكنه لا يحقق أهداف المصارف التجارية في الربحية.

الشكل رقم (21)

توزيع التوظيفات لدى مصرف ليبيا المركزي على أساس ربع سنوي خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م



ب- التوظيفات والحسابات لدى المصارف:-

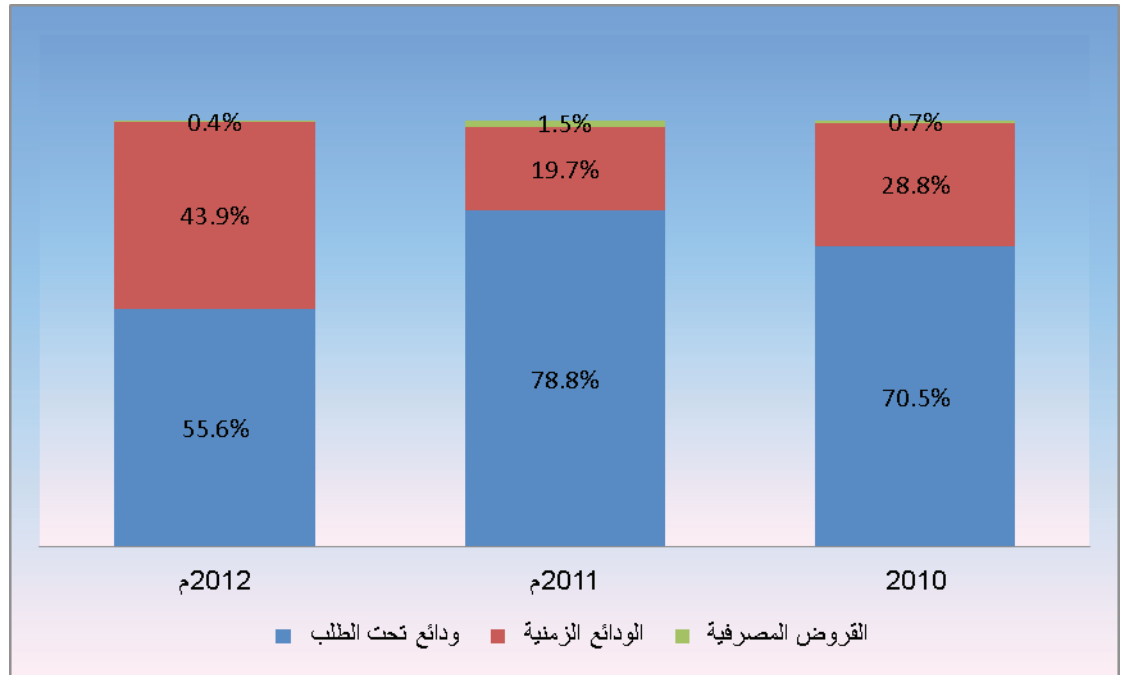
انتهت تعليمات مصرف ليبيا المركزي على تحديد حجم الأصول لدى المصارف الخارجية رقم المنشور 2010/2

شكلت الودائع الزمنية البند الرئيسي في ودائع وتوظيفات حسابات المصارف لدى المصارف الأخرى خلال عام 2012م، بالرغم من انخفاض نسبة الودائع الزمنية للمصارف من نسبة 78.8% عام 2011م، إلى 55.6% عام 2012م، وانعكس هذا على توظيفات المصارف لدى المصارف الخارجية خلال عام 2012م، حيث انخفضت نسبة توظيف المصارف لدى المصارف الخارجية من 73.4% عام 2011م، إلى 72.7% عام 2012م.

ويبين الشكل رقم (23) تطور توزيع التوظيفات والحسابات لدى المصارف حسب طبيعة هذه الحسابات خلال الفترة 2011م-2012م.

الشكل (22)

توزيع التوظيفات والحسابات لدى المصارف بحسب
طبيعة الحسابات خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م

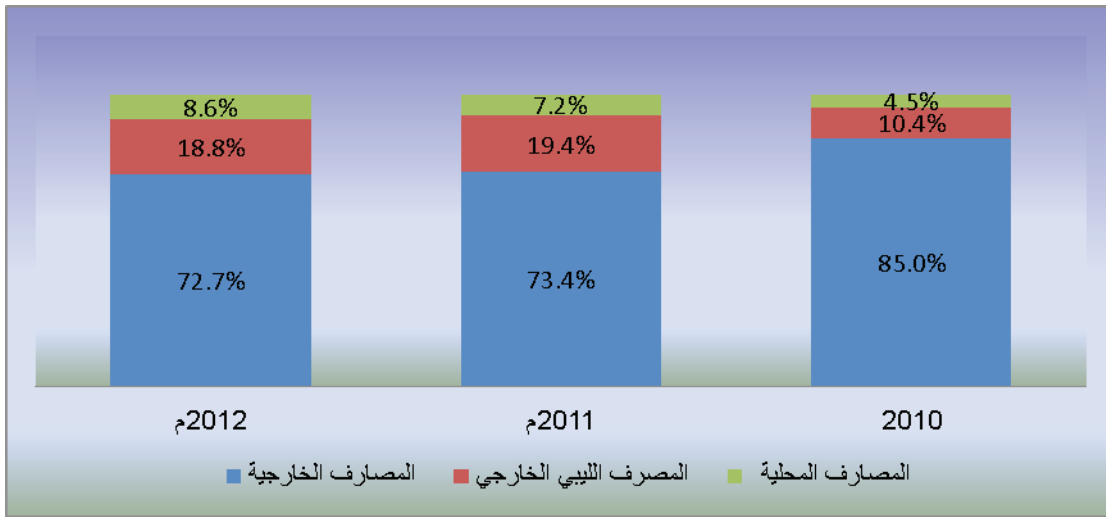


لزال السوق بين المصارف المحلية (Interbank) محدودة وتحتاج إلى تطوير وتذليل الصعوبات التي تواجهها لدعم الاستقرار المالي

كما يظهر توزيع حسابات القطاع المصرفي حسب المصارف على النحو المبين في الشكل البياني رقم (24)، ضعف تعامل المصارف الليبية فيما بينها في مجال الودائع والاقتراض، وتركيزها على التعامل مع المصارف بالخارج وقد يكون أحد أسباب ذلك هو الالتزامات التي تواجهها المصارف لأغراض تغطية الاعتمادات المستندية المفتوحة من قبلها.

الشكل رقم (23)

توزيع الحسابات بين المصارف بحسب طبيعة المصارف

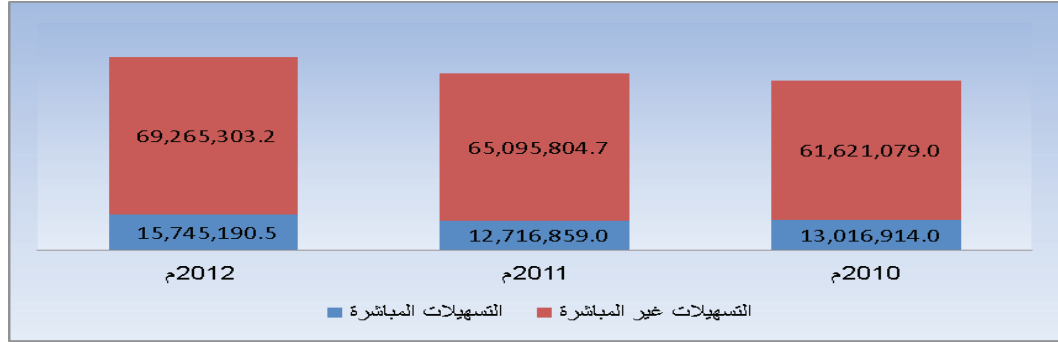


3- القروض والتسهيلات:-

تشكل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة لجميع القطاعات ثاني أهم مجالات توظيف أموال المصارف حيث ارتفعت من 77.7 مليار دينار في عام 2011م، إلى 84.9 مليار دينار عام 2012م، وبنسبة نمو بلغت 9%، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (25).

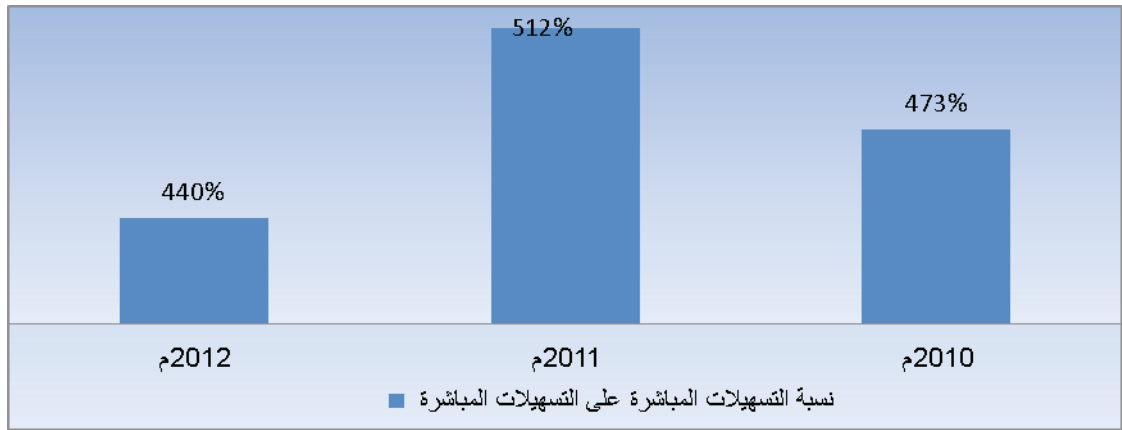
الشكل رقم (24) تطور إجمالي التسهيلات المباشرة وغير المباشرة

المبالغ بملايين الدنانير



وقد نمت التسهيلات المباشرة بنسبة 24% في عام 2012م، وهي نسبة نمو أكبر بكثير من نسبة نمو التسهيلات غير المباشرة والتي بلغت 6% عام 2012م، ونتيجة لذلك انخفضت نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة، من نسبة 512% في عام 2011م، إلى نسبة 440% في عام 2012م، وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (26).

الشكل رقم (25) نسبة التسهيلات غير المباشرة إلى التسهيلات المباشرة



أ- التسهيلات المباشرة :-

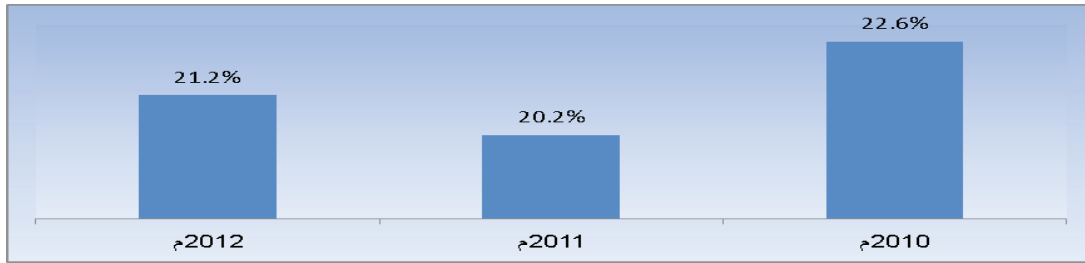
تعتبر نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الإيداعية بالقطاع المصرفي الليبي منخفضة نسبياً حيث كانت أقل بكثير من الحد الأقصى المسموح به بموجب تعليمات مصرف ليبيا المركزي، فقد بلغت هذه النسبة 20.2% و 21.2% خلال عامي 2011م - 2012م، على التوالي، وإذ يشير هذا الوضع إلى وجود

لم تشكل الضوابط التي وضعها مصرف ليبيا المركزي لتنظيم هيكل المحفظة الائتمانية قيوداً على قدرة المصارف في منح الائتمان المباشر.

فرصة سانحة أمام المصارف للتوسع في منح الائتمان للمساهمة في مواكبة التطور الذي يشهده الاقتصاد الوطني في ليبيا، فإنه من ناحية أخرى يشير إلى ضعف دور المصارف في الوساطة المالية مما يتهدد جهود تحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد الوطني.

الشكل رقم (26)

نسبة التسهيلات المباشرة إلى الخصوم الائداعية



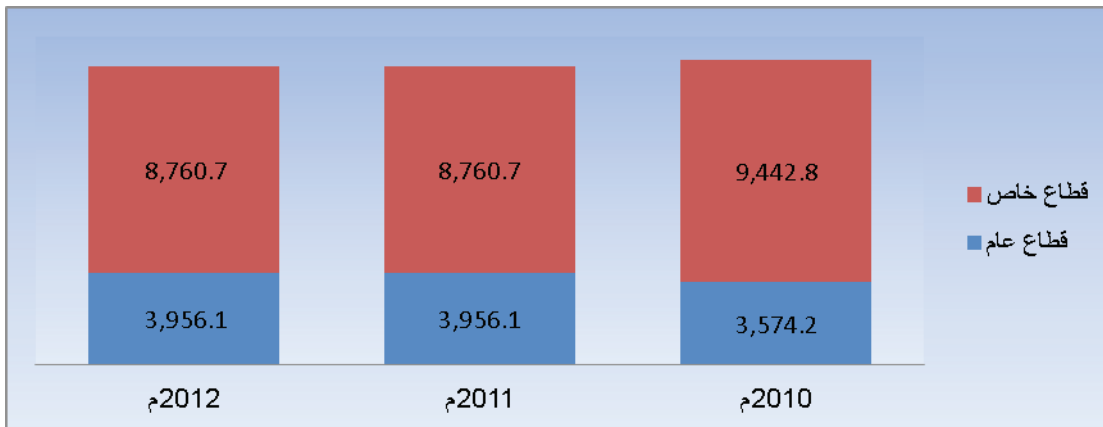
• توزيع التسهيلات المباشرة حسب القطاع:-

تشكل التسهيلات المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص النسبة الأهم في إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل القطاع المصرفي، إلا أنها لم تشهد أي تغيير خلال العام 2012م، وكذلك الحال بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للقطاع العام.

الشكل (27)

نمو التسهيلات المباشرة وتوزيعها بحسب القطاعات خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م

المبالغ بملايين الدنانير



• جودة المحفظة الائتمانية:-

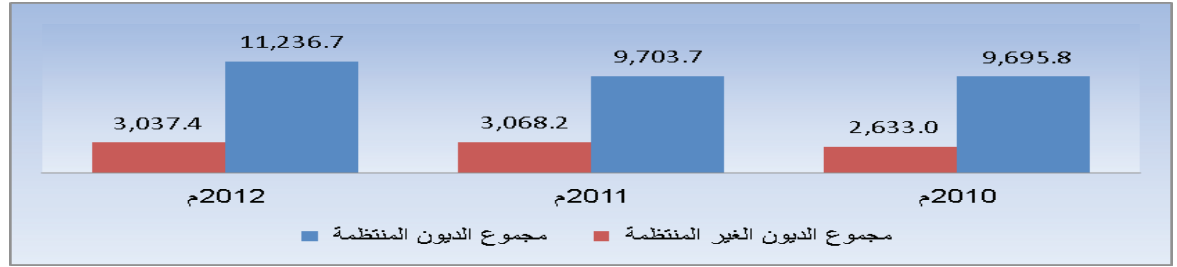
انخفضت التسهيلات غير المنتظمة خلال عام 2012م بنسبة 1%، في حين ارتفعت التسهيلات المنتظمة بنسبة 16%، مما يتطلب من المصارف التجارية رفع قيمة المخصصات في مواجهة الديون غير المنتظمة.

ويوضح الشكل البياني رقم (29) تطور التسهيلات والقروض المنتظمة وغير المنتظمة خلال 2010م-2011م-2012م .

الشكل رقم (28)

تطور حجم الديون المنتظمة وغير المنتظمة خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م

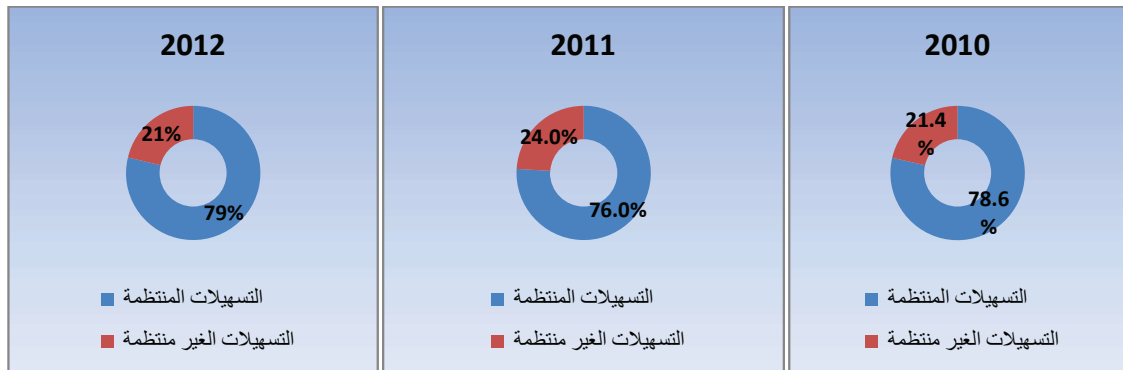
المبالغ بملايين الدنانير



وقد انعكس الانخفاض في نسبة التسهيلات غير المنتظمة على جودة وهيكلة المحفظة الائتمانية، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات من 76% عام 2011م، إلى 79% عام 2012م، وذلك مقابل انخفاض نسبة التسهيلات غير المنتظمة من 24% عام 2011م، إلى 21% عام 2012م، وإذ يعتبر انخفاض نسبة التسهيلات غير المنتظمة إلى إجمالي التسهيلات، مؤشراً جيداً، إلا أنه من ناحية أخرى يمكن النظر إليه كمؤشر لالتزام المصارف بمعايير تصنيف الديون وتطبيق التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وتصحيح تصنيف ديونها بشكل أكثر دقة، و ان تعمل المصارف على مضاعفة جهودها في متابعة هذه الديون وتحصيل ما يمكن تحصيله منها، والعمل على زيادة حجم المحفظة الائتمانية، والحد من المخاطر التي تواجه الائتمان من خلال تحسين سياسات وممارسات منح الائتمان وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر.

الشكل رقم (29)

نسب التسهيلات المنتظمة وغير المنتظمة خلال الأعوام 2010م-2011م-2012م

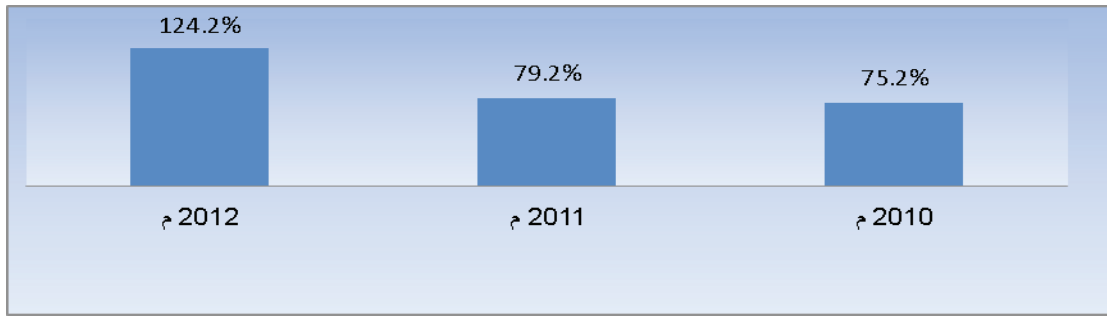


* المخصصات مقابل الديون غير المنتظمة:-

التزمت المصارف بتكوين مخصصات مقابل الديون غير المنتظمة وفقاً للمنشور (2007/2) الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، ويلاحظ أن نسبة التغطية مقابل التسهيلات غير المنتظمة ارتفعت بشكل ملحوظ، فقد ارتفعت نسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى الديون غير المنتظمة من 79.2 % عام 2011م، إلى 124.2 % عام 2012م، وذلك نتيجة لزيادة في المخصصات التي قامت المصارف بتكوينها خلال عام 2012م.

الشكل رقم (30)

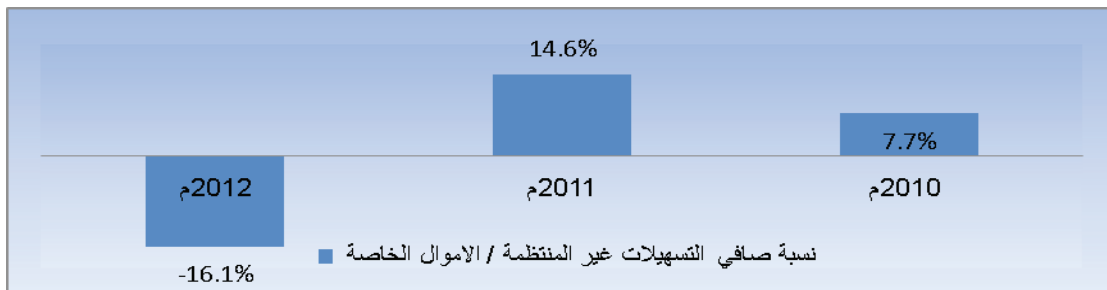
تطور نسبة المخصصات مقابل التسهيلات غير المنتظمة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



ونتيجة لانخفاض التسهيلات غير المنتظمة، فقد انخفضت نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة من 14.6 % عام 2011م، إلى 16.1 % عام 2012م.

الشكل رقم (31)

تطور نسبة صافي التسهيلات غير المنتظمة إلى الأموال الخاصة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



ب - التسهيلات غير المباشرة :-

تتكون التسهيلات غير المباشرة من خطابات الضمان التي تصدرها المصارف، والاعتمادات المستندية التي تقوم بفتحها، وقد تطورت التسهيلات غير المباشرة كما هو مبين بالشكل رقم (33)، وذلك على النحو التالي:-

- ارتفاع حجم الاعتمادات المستندية من (54.3) مليار دينار في عام 2011م، إلى (55.1) مليار دينار عام 2012م، وبنسبة نمو بلغت 2%.

- ارتفاع حجم خطابات الضمان من حوالي (10.7) مليار دينار في عام 2011م، إلى (14.0) مليار دينار في عام 2012م، وبنسبة نمو بلغت 30%.

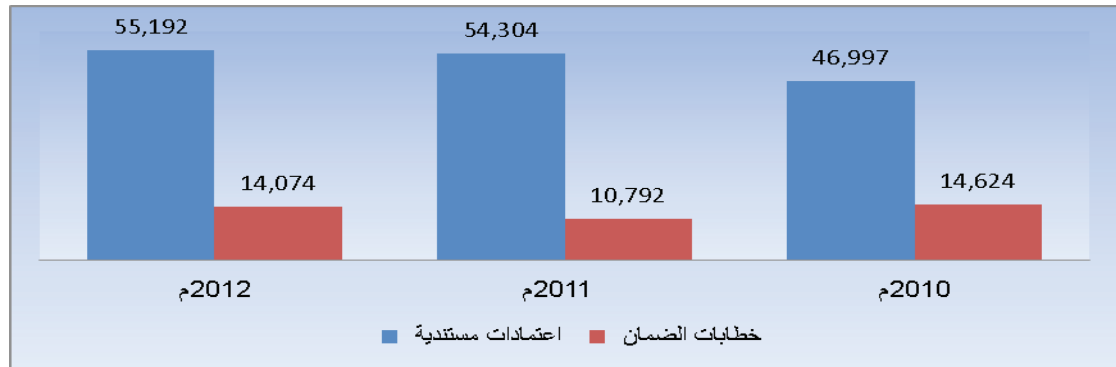
وهذا النمو في التسهيلات غير المباشرة يعكس نمواً في النشاط الاقتصادي في ليبيا، غير أن هذا التوسع في النشاط الاقتصادي كان مقتصرًا على قطاع البنية التحتية وتحديدًا في قطاع البناء والتشييد، و قطاع التجارة الخارجية.

وللحد من تعرض المصارف للمخاطر المرتبطة بالحسابات النظامية، فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (2) لعام 2010م، حيث تم تحديد سقف للاعتمادات المستندية بحيث لا تتجاوز (3) أضعاف الأموال الخاصة، وسقف لخطابات الضمان بحيث لا تتجاوز 150% من الأموال الخاصة لكل مصرف.

الشكل رقم (32)

تطور التسهيلات غير المباشرة

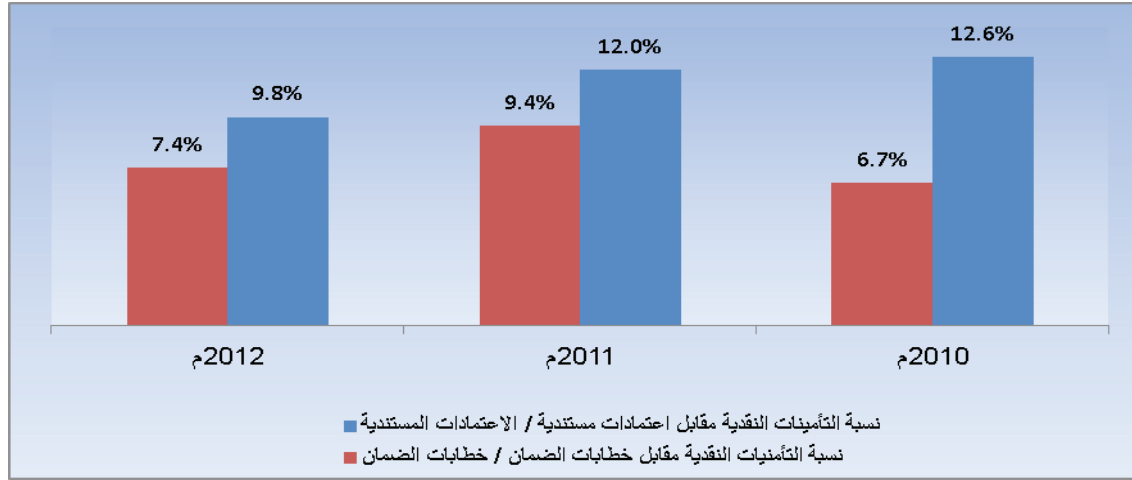
المبالغ بملايين الدينارين



وتعتبر التأمينات النقدية التي تحتفظ بها المصارف مقابل الاعتمادات المستندية مقبولة نسبياً، حيث تجاوزت الحد الأدنى المطلوب المحدد بنسبة 15% حسب منشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد رقم (2006/14)، في حين ظلّت التأمينات النقدية مقابل خطابات الضمان منخفضة في عام 2012م، بالرغم من ارتفاعها بالمقارنة بالعام السابق 2011م، حيث بلغت 7.4%.

الشكل رقم (33)

تطور نسب التأمينات النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة



الفصل السادس ربحية القطاع المصرفي



تمهيد :

أعدت قائمة الدخل المجمّعة للقطاع المصرفي لعام 2012م ، بناءً على البيانات الواردة بالمراكز المالية للمصارف التجارية في 2012/12/31م .

1- قائمة الدخل الملخصة المقارنة:-

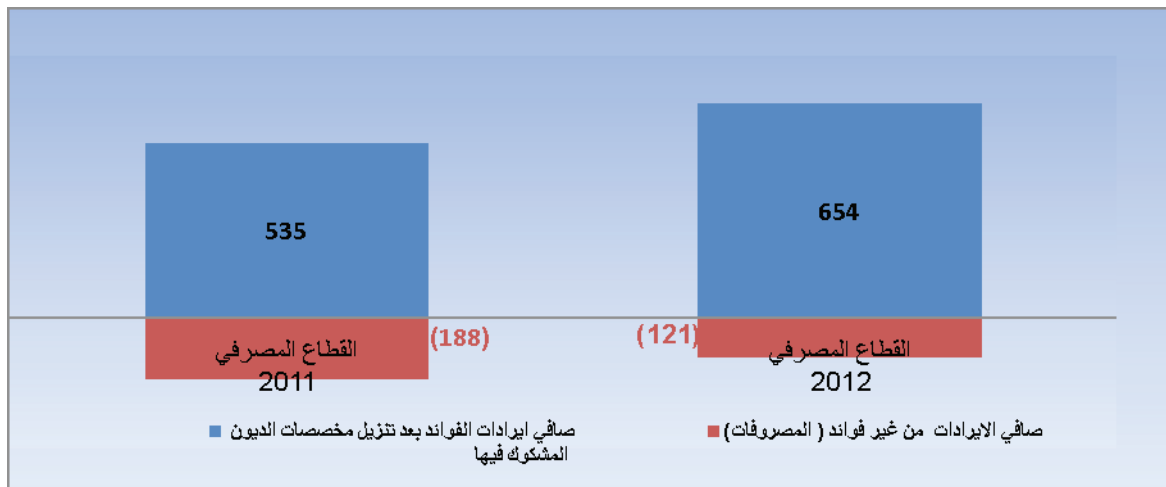
ارتفعت ربحية المصارف خلال عام 2012م ، حيث بلغ صافي الدخل (قبل الضريبة) حوالي 533.7 مليون دينار، مقابل مبلغ 347.3 مليون دينار في عام 2011م ، بنسبة ارتفاع قدرها 53.7%.

وقد كان العامل الرئيسي وراء ارتفاع ربحية المصارف خلال عام 2012م ، هو الدخل من الفوائد (صافي إيرادات الفوائد) الذي ارتفع بنسبة 19.3% ، وكذلك الإيرادات من غير الفوائد بنسبة 100.8% بالرغم من الارتفاع الذي سجلته المصروفات من غير الفوائد والبالغ ما نسبته 45.4%.

الشكل رقم (34)

ربحية المصارف من الفوائد وغير الفوائد

المبالغ بملايين الدنانير



2- هيكل الإيرادات والمصروفات:-

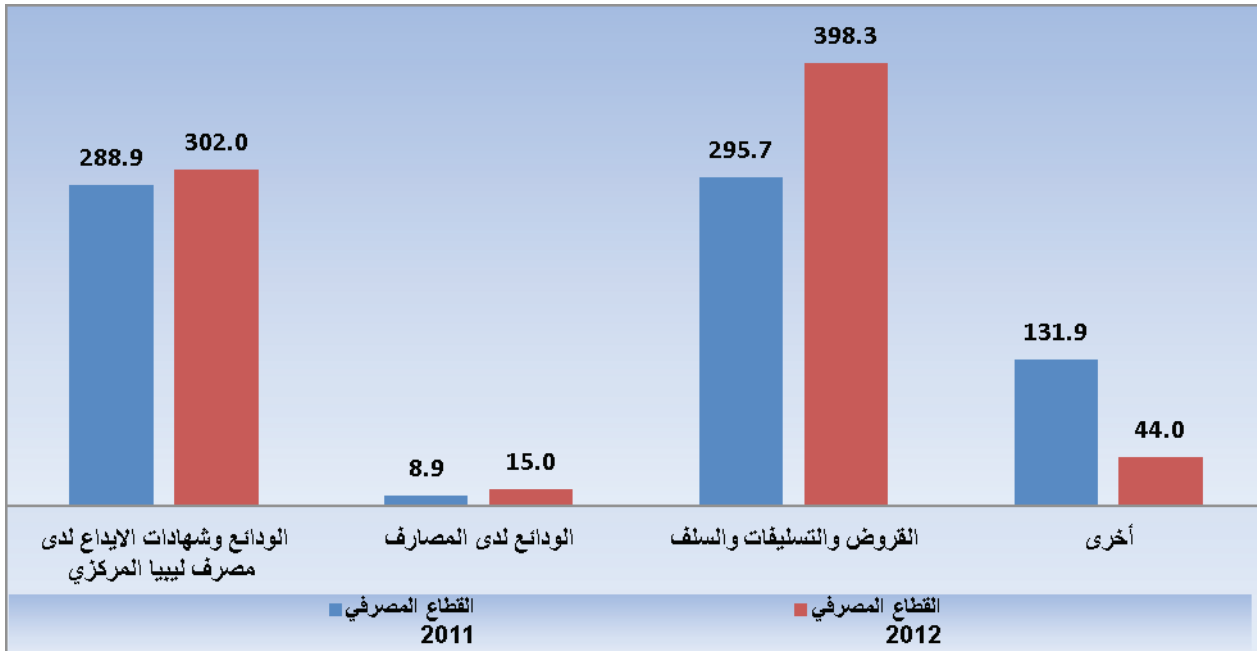
أ - الإيرادات من الفوائد:-

يبين الشكل البياني رقم (36) النمو الحاصل على بنود إيرادات الفوائد ، وقد تركز النمو في بنية الإيرادات من القروض والتسليفات ومن إيرادات شهادات الإيداع لدى مصرف ليبيا المركزي.

الشكل رقم (35)

النمو في أنواع الإيرادات من الفوائد

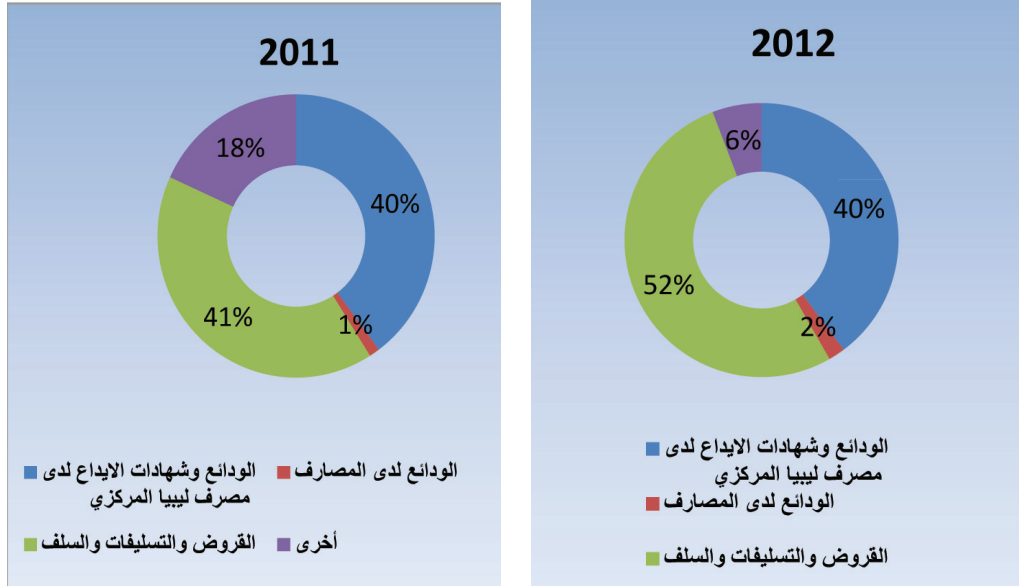
المبالغ بملايين الدنانير



وبالرغم من أن مجمل بنود إيرادات الفوائد شهدت ارتفاع خلال عام 2012م ، فإن هيكل إيرادات الفوائد لم يختلف بشكل جوهري عن عام 2011م ، حيث يظهر الشكل البياني رقم (37) خلال عام 2012م ، أن الفوائد المقبوضة على الحسابات والودائع لدى مصرف ليبيا المركزي ارتفعت بحيث أصبحت تشكل 40% من إيرادات الفوائد الإجمالية، في حين أن الفوائد على التسهيلات كانت و ماتزال تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات حيث بلغت 52% من مجمل إيرادات الفوائد.

الشكل (36)

توزيع الدخل من الفوائد



ب- الإيرادات من غير الفوائد:-

بلغت أرباح المصارف من إعادة تقييم العملات الأجنبية بنسبة 38% من إجمالي الإيرادات من غير الفوائد

ارتفعت الإيرادات من غير الفوائد لدى المصارف خلال عام 2012م، بنسبة 100.8% إلا أن هذا الارتفاع كان نتيجة عوامل غير مرتبطة بأنشطة المصارف الأساسية (Core Business)، ومن أهم أسباب ارتفاع الإيرادات من غير الفوائد عام 2012م، ارتفاع إيرادات صافي أرباح إعادة تقييم العملة الأجنبية بنسبة 38.5%.

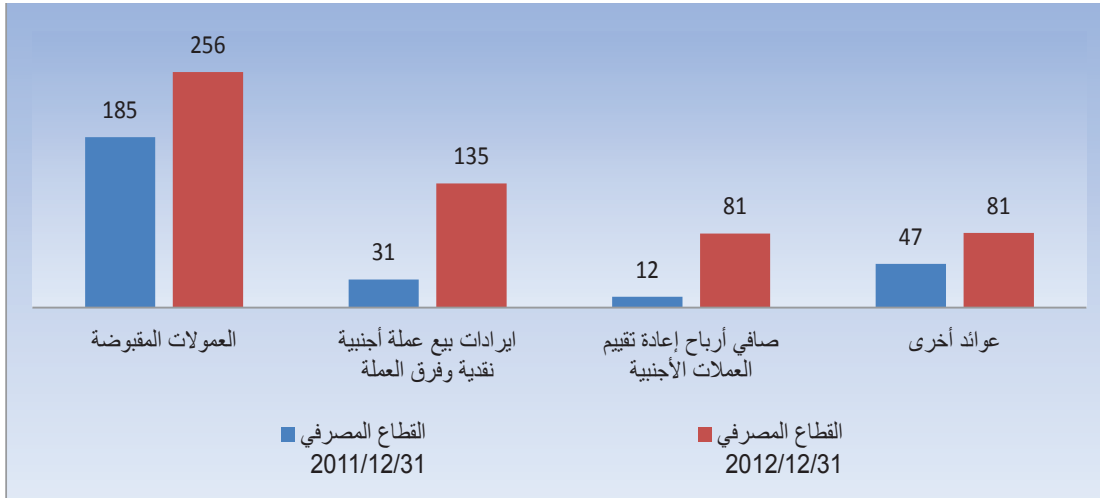
ويوضح الشكل رقم (38) تطور إيرادات المصارف من غير الفوائد، حيث يتبين أن العنصر الأساسي في الإيرادات من غير الفوائد المتمثل في العمولات المقبوضة على الخدمات والمنتجات المصرفية قد تحسن بشكل ملحوظ في عام 2012م، بالمقارنة بعام 2011م، حيث ارتفعت العمولات المقبوضة بنسبة 38.2%، وهذا يتبين أيضاً من خلال الشكل البياني (39) الذي يشير إلى استحواذ العمولات المقبوضة على نسبة 46% من حجم الإيرادات من غير الفوائد.

إن التطور الظاهر في الإيرادات من غير الفوائد لا يعتبر ارتفاعاً فعلياً كونه ناتجاً عن تحقيق القطاع المصرفي.. إيرادات استثنائية ناتجة عن إعادة تقييم للعملات الأجنبية في عام 2012م، ويبين ذلك الشكل (38).

الشكل رقم (37)

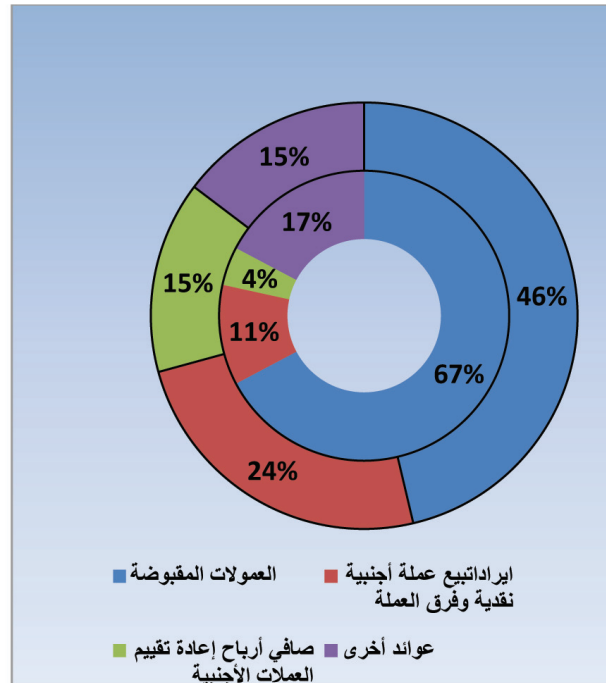
تطور الإيرادات من غير الفوائد خلال 2011م - 2012م

المبالغ بملايين الديناري



الشكل رقم (38)

توزيع الإيرادات من غير الفوائد

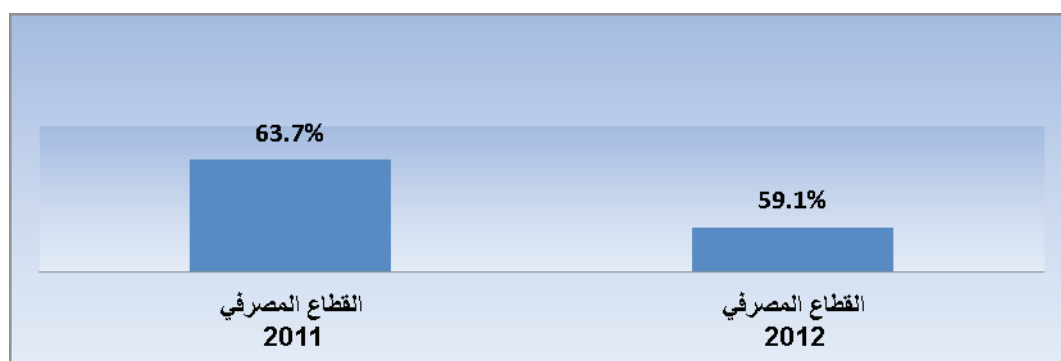


3- الكفاءة:-

تحسنت كفاءة القطاع المصرفي خلال عام 2012م ، حيث يبين الشكل البياني رقم (40) انخفاض المصروفات إلى الإيرادات من نسبة 63.7% عام 2011م ، إلى 59.1% في عام 2012م ، وذلك عائد بشكل أساسي إلى الارتفاع في إيرادات المصارف نتيجة ارتفاع الربحية من الفوائد وانخفاض جزئي للمصروفات سواء مصروفات الفوائد او غير الفوائد.

الشكل رقم (39)

نسبة المصروفات إلى الإيرادات



4- نسب الربحية:-

كان لارتفاع أرباح المصارف (قبل الضريبة) بالمقارنة مع عام 2011م ، تأثيراً على تحسن كفاءة المصارف من خلال انخفاض نسبة المصروفات إلى الإيرادات في عام 2012م ، حيث يلاحظ ارتفاع نسب ربحية المصارف خلال عام 2012م.

الجدول رقم (3)

نسب الربحية عن الأعوام 2011م- 2012م

النسبة	2011م	2012م
نسبة العائد (قبل الضريبة) / إلى متوسط الأصول	0.6%	0.8%
نسبة العائد (قبل الضريبة) / إلى متوسط حقوق المساهمين	8.4%	11.9%

الفصل السابع سيولة القطاع المصرفي



تمهيد :

توضح نسبة السيولة القانونية، حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى المصرف منسوبةً إلى التزاماته واجبة الأداء (الخصوم الإيداعية)، وبالرغم من انخفاض نسبة سيولة القطاع المصرفي من 33.1% عام 2011م، إلى 28.4% عام 2012م، إلا أنها مازالت أعلى من الحد الأدنى المطلوب الاحتفاظ به وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، ومن المهم أن تكون هناك إدارة سليمة للسيولة لدى المصارف التجارية بحيث تكون حسب سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) التي تأخذ بعين الاعتبار الموائمة بين فترات استحقاق مصادر الأموال (الخصوم الإيداعية) واستخدامات الأموال (الأصول).

1 - تحليل ودائع العملاء لدى القطاع المصرفي:-

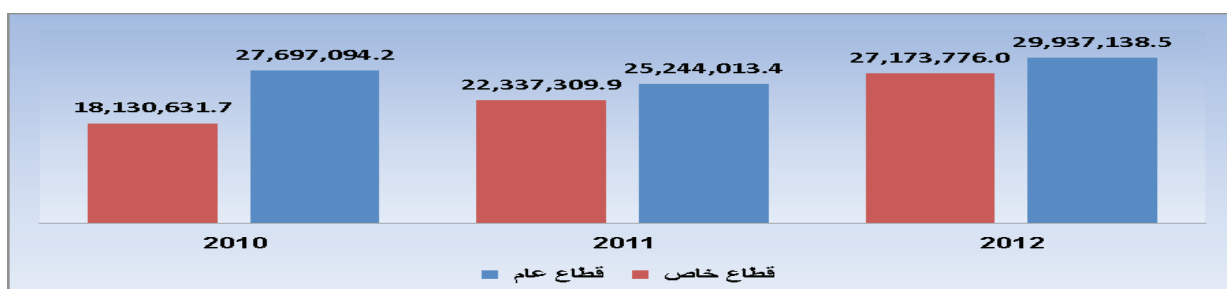
أ - نمو الودائع حسب طبيعة الجهات المودعة :-

تواصل نمو ودائع العملاء لدى المصارف التجارية خلال عام 2012م، حيث سجل مجموع الودائع نمواً بنسبة 20.1% خلال عام 2012م، مقارنة بنسبة 3.6% خلال عام 2011م، ويعود السبب في نمو مجموع ودائع القطاع المصرفي إلى النمو في ودائع القطاعين العام والخاص من 8.9% و 23.2% في عام 2011م، إلى 18.6% و 21.7% في عام 2012م، ويوضح الرسم البياني رقم (41) تطور حجم ودائع القطاع العام وودائع القطاع الخاص خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م.

الشكل رقم (40)

تطور حجم ودائع القطاعين العام والخاص لدى المصارف التجارية
خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م

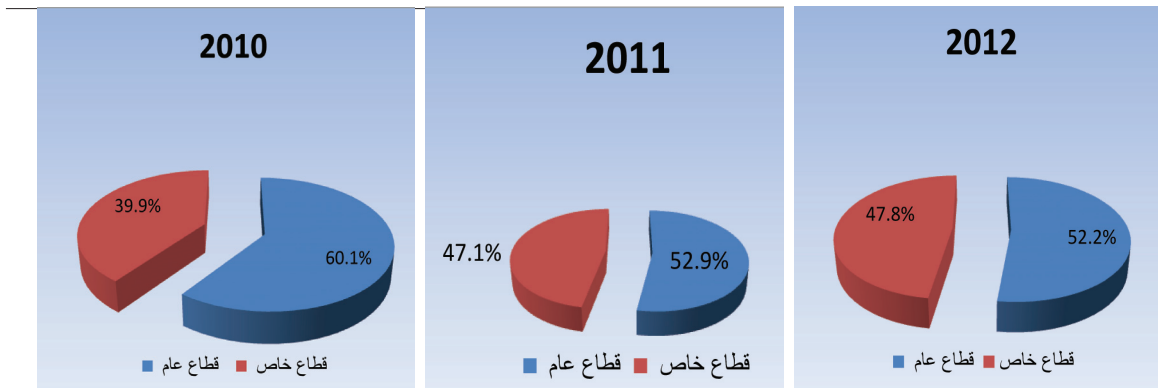
المبالغ بملايين الدينار



لا زالت المصارف التجارية تعتمد بشكل أساسي على ودائع القطاع العام بالمقارنة بودائع القطاع الخاص لديها، حيث شكلت هذه الودائع ما نسبته 52.2% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي خلال عام 2012م، في حين شكلت ودائع القطاع الخاص نسبة 47.8% من مجموع الودائع، على النحو المبين بالشكل رقم (42).
إن طبيعة ودائع القطاع العام تُحتم على المصارف التجارية المحافظة على نسب سيولة عالية، ومتابعة هذه النسب نظراً للتقلبات التي تطرأ على هذه الودائع لاسيما وان مجملها ودائع تحت الطلب ولا ترتباطها بنمط الإنفاق العام واتجاهاته.

الشكل رقم (41)

هيكل ودائع المصارف التجارية بحسب القطاع خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



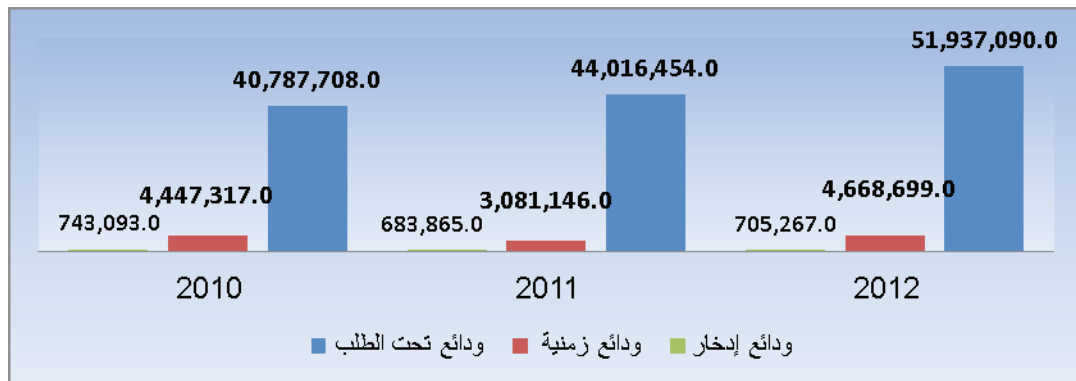
ب- نمو الودائع بحسب أنواعها :-

يوضح الشكل رقم (43) إن الارتفاع في ودائع القطاع المصرفي يعود إلى النمو في الودائع تحت الطلب بنسبة 7.3% خلال عامي 2011م-2012م، حيث شكلت هذه الودائع ما نسبته 88.7% من مجموع الودائع لدى المصارف التجارية.

الشكل رقم (42)

تطور ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م

المبالغ بملايين الدينار

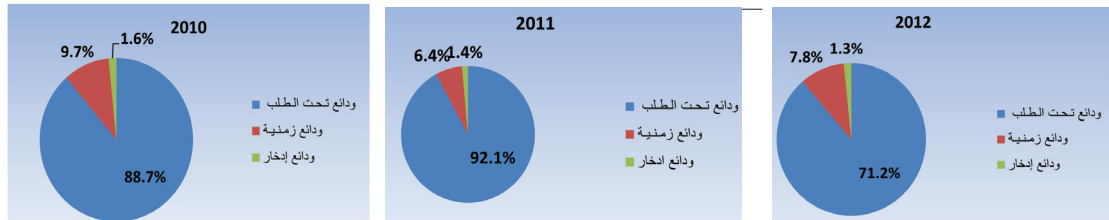


ج- هيكل الودائع لدى المصارف:-

ويوضح الشكل البياني رقم (44) هيكل الودائع لدى المصارف حسب نوع الودائع، حيث تشكل الودائع تحت الطلب ما نسبته 71.2% من إجمالي الودائع، وتشكل الودائع الزمنية ما نسبته 7.8% من إجمالي الودائع، في حين تشكل ودائع الادخار ما نسبته 1.3% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، وظلت نسبة الودائع تحت الطلب تمثل حوالي 84.0% في المتوسط خلال الأعوام 2010م- 2011م - 2012م.

الشكل رقم (43)

هيكل ودائع المصارف التجارية حسب نوع الودائع خلال الأعوام 2010م- 2011م - 2012م



2 -نسبة السيولة لدى القطاع المصرفي :-

مازال القطاع المصرفي الليبي يتصف بالسيولة العالية.

بلغت نسبة الأصول السائلة من إجمالي أصول القطاع المصرفي حوالي 48.8% خلال عام 2012م، وهي نسبة تؤمن للمصارف حماية كبيرة مقابل المخاطر العالية لسحوبات الودائع، ومعظم هذه السيولة موظفة لدى مصرف ليبيا المركزي، وبالرغم من السيولة العالية التي تحتفظ بها المصارف إلا أنها لم تؤثر بشكل كبير على ربحية القطاع المصرفي للأسباب التالية:-

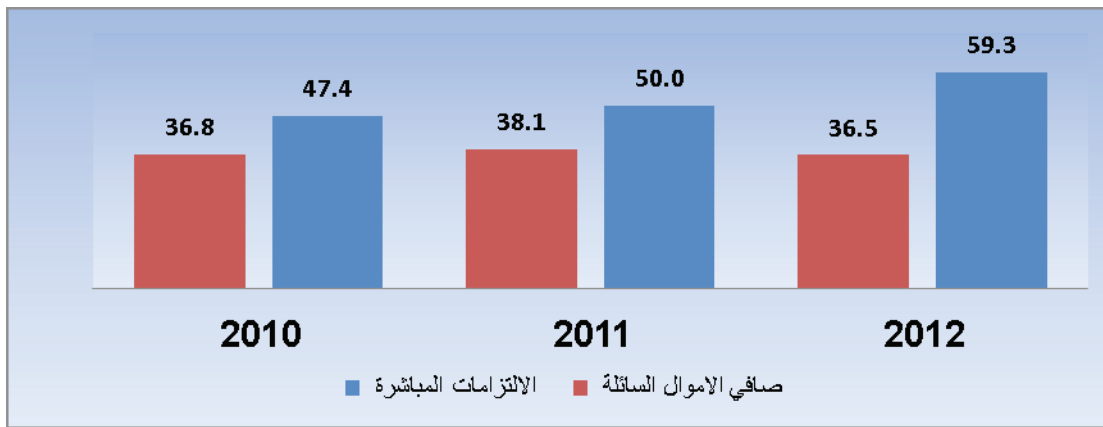
- تحقيق المصارف لهامش فوائد جيد نتيجة انخفاض تكلفة مصادر أموال المصارف، حيث إن مجمل الودائع تحت الطلب بدون فوائد، بالإضافة إلى أن معظم الأصول السائلة موظفة في شكل شهادات إيداع لدى مصرف ليبيا المركزي .
- تحقيق المصارف لإيرادات جيدة من غير الفوائد وبالأخص العمولات، وذلك لنشاط المصارف الكبير في مجال التسهيلات غير المباشرة (اعتمادات مستندية وخطابات ضمان) وهوامش ربح بيع النقد الأجنبي.

أ- نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية):-

ارتفعت الالتزامات المباشرة (داخل الميزانية) من (50.0) مليار دينار عام 2011م، إلى (59.3) مليار دينار عام 2012م، أي بارتفاع قدره (9.3) مليار دينار وبنسبة 19%، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (45)، وانخفضت الأصول السائلة لدى المصارف من (38.1) مليار دينار عام 2011م، إلى (36.5) مليار دينار عام 2012م، وبنسبة انخفاض بلغت 4 - %.

الشكل رقم (44)

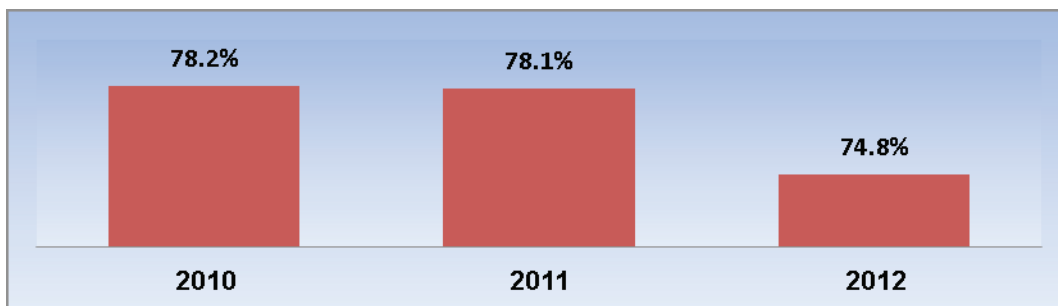
تطور صافي الأموال السائلة والالتزامات المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



ونتيجة لذلك انخفضت نسبة سيولة المصارف في مواجهة التزاماتها المباشرة (داخل الميزانية) من 78.1% عام 2011م، إلى 74.8% في عام 2012م، مما يؤكد توفر السيولة بشكل كبير لدى القطاع المصرفي، ويتيح للمصارف إمكانية تمويل المزيد من استثمارات القطاعين العام والخاص.

الشكل رقم (45)

تطور نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



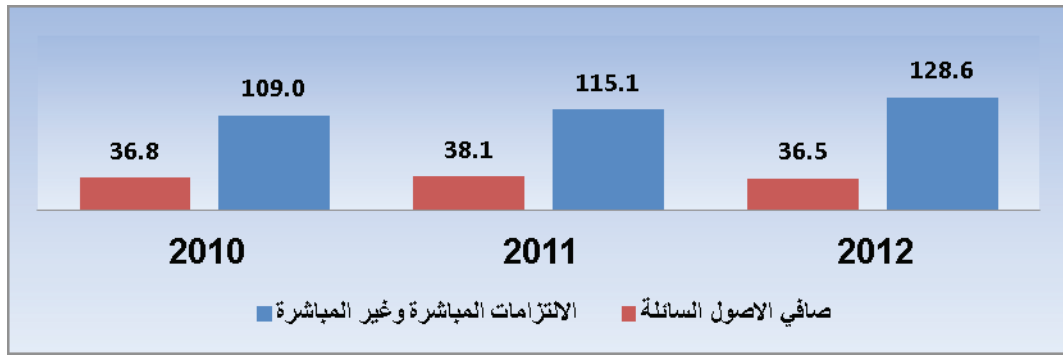
ب - نسبة السيولة مقابل الالتزامات المباشرة و غير المباشرة:-

تقدّر نسبة السيولة مقابل إجمالي التزامات المصارف (المباشرة و غير المباشرة) بـ 28.4% في عام 2012م، في حين بلغت 33.1% عام 2011م، ويرجع ذلك للارتفاع الكبير في حسابات خارج الميزانية. وتعتبر هذه النسبة بمثابة اختبار ضغط للسيولة، وهي تشير إلى أن السيولة ما تزال جيدة، حيث تسجل معدلات عالية حتى في حال تم احتساب إجمالي الالتزامات غير المباشرة دون أي ترجيح، ويعني ذلك كفاية مصادر السيولة بالمقارنة مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

كما تطور إجمالي الالتزامات (المباشرة و غير المباشرة) من (115.1) مليار دينار عام 2011م، إلى (128.6) مليار دينار في عام 2012م، أي بارتفاع وقدره (13.5) مليار دينار، وذلك على النحو المبين بالشكل رقم (47).

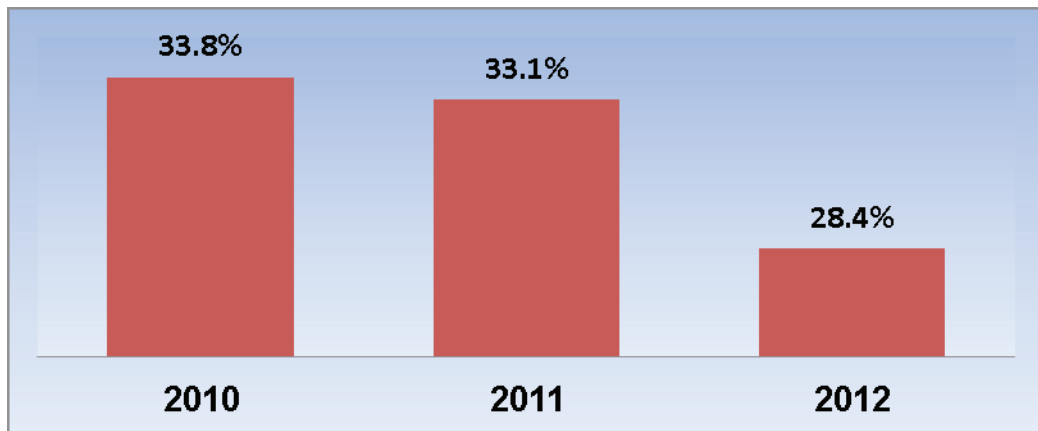
الشكل رقم (46)

تطور الأموال السائلة والالتزامات المباشرة و غير المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



الشكل رقم (47)

تطور نسب السيولة مقابل الالتزامات المباشرة و غير المباشرة خلال الأعوام 2010م - 2011م - 2012م



ج- المؤشرات الاحترازية الرقابية (الاحتياطي الإلزامي والسيولة القانونية) خلال عام 2012م:-

تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لعام 2005م، بشأن المصارف، المعدل بالقانون (46) لعام 2012م، تحتفظ المصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي بأرصدة بدون فوائد (احتياطي قانوني إلزامي) مقابل خصومها الإيداعية، بنسبة 20% من الخصوم الإيداعية كما يطلب من جميع المصارف أن تحتفظ بأصول سائلة بنسبة 25% من إجمالي أصولها السائلة الخاضعة لهذه النسبة، بما في ذلك الاحتياطيات الإلزامية لدى مصرف ليبيا المركزي، وقد التزمت المصارف التجارية بالاحتفاظ بالاحتياطيات المطلوبة والسيولة المقررة خلال معظم أيام العام، ويوضح الجدول رقم (4) نسبة فائض الاحتياطي الإلزامي، ونسبة فائض السيولة لدى المصارف التجارية خلال العام 2012م.

وتتعرض المصارف التي تخفق في الاحتفاظ بالاحتياطيات الإلزامية لغرامات يفرضها مصرف ليبيا المركزي وفقاً لأحكام المادة (57) من القانون رقم (1) لعام 2005م، بشأن المصارف، المعدل بالقانون (46) لعام 2012م، عن كل يوم تعجز فيه عن الاحتفاظ بالاحتياطي النقدي الإلزامي، ويطلب منها استكمال احتياطياتها فوراً، وقد بلغ إجمالي عدد الأيام التي أخفقت فيها المصارف عن الاحتفاظ بالاحتياطي الإلزامي ما مجموعه (31) يوماً، وبلغ عدد المصارف التي تعرضت لغرامات جزائية خلال عام 2012م، ما مجموعه (7) مصارف، غير أن فترة العجز لم تتجاوز (6) أيام منتظمة لأي مصرف تجاري.

الجدول رقم (4)

نسبة الفائض في الاحتياطي الإلزامي والسيولة للمصارف التجارية خلال 2012م

الشهر	نسبة فائض الاحتياطي 2012م (%)	نسبة فائض السيولة 2012م (%)
2012/01/31م	2.2	51.2
2012/02/28م	2.8	47.2
2012/03/31م	2.6	48.1
2012/04/29م	2.5	50.6
2012/05/31م	2.9	49.5
2012/06/30م	2.0	47.8
2012/07/29م	3.9	47.5
2012/08/31م	2.6	50.6
2012/09/30م	2.4	49.5
2012/10/31م	2.5	49.4
2012/11/30م	2.7	50.9
2012/12/30م	2.9	53.1

يوضح الملحق رقم (7) نسب الفائض في الاحتياطي الإلزامي ، والسيولة حسب المصارف في 2012/12/31م.

الملاحق



الملحق رقم (1)

أهم المنشورات الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد
خلال عام 2012م

رقم المنشور	التاريخ	موضوع المنشور
1	2012/01/04م	بشأن استئناف نشاط التحويلات الخارجية السريعة للأغراض الشخصية .
2	2012/01/01م	بشأن تأجيل خصم أقساط السلف الإجتماعية .
3	2012/01/12م	بشأن الضوابط المنظمة لآلية إيداع العملة من فئة (خمسون ديناراً) التي تقرر سحبها من التداول .
4	2012/01/30م	بشأن تفعيل عمليات استيراد السلع ووسائل الإنتاج باستخدام الحوالات الخارجية.
5	2012/02/07م	بشأن صرف مخصصات الإيفاد إلى الخارج في مهام العمل الرسمية والدورات التدريبية .
6	2012/02/08م	بشأن منح الإذن للمصارف التجارية بالقيام بطباعة الصكوك الالكترونية الممغنطة لدى الشركات المتخصصة بذلك .
7	2012/02/19م	بشأن سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعناية الواجبة تجاه العملاء.
8	2012/03/27م	بشأن الإجراءات التنفيذية المطلوبة من المصارف القيام بها في صرف المنح المقررة للأسر الليبية بموجب أحكام القانون رقم (10) لعام 2012م .
9	2012/03/28م	بشأن منح المصارف التجارية الصلاحيات لتنفيذ الحوالات الخارجية لاستيراد السلع ووسائل الإنتاج .
10	2012/03/28م	بشأن الضوابط المنظمة لسداد قيمة المستندات الواردة برسم التحصيل .

رقم المنشور	التاريخ	موضوع المنشور
11	2012/03/28م	بشأن منح الإذن للمصارف التجارية لاستئناف تحويلات فائض مبيعات شركات الطيران العالمية العاملة بليبيا .
12	2012/04/15م	بشأن إلغاء الضمان النقدي المقرر بنسبة (25%) من قيمة الحوالات الخارجية المنفذة لاستيراد السلع ووسائل الإنتاج .
13	2012/04/23م	بشأن منح الإذن للمصارف التجارية باستئناف إصدار البطاقات البلاستيكية مدفوعة القيمة مسبقاً وتفعيل إصدار البطاقات على قوة الحسابات المقومة بالنقد الأجنبي .
14	2012/05/09م	بشأن منح صلاحيات للمصارف التجارية لسداد المستحقات الخارجية المترتبة على الشركات التابعة لقطاع الاتصالات .
15	2012/05/10م	بشأن الاعياز للمصارف التجارية بفتح حسابات مؤقتة للمترشحين (أفراد وكيانات) خاصة بالحملة الانتخابية ، على أن يتم إقفال هذه الحسابات عقب الانتهاء من انتخاب أعضاء المؤتمر الوطني العام .
16	2012/07/03م	بشأن إحالة صورة من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (7) لعام 2012م ، بشأن الإذن للتجار بإجراء الحوالات الحرة لاستيراد السلع للسوق المحلي.
17	2012/08/07م	بشأن وضع بعض الضوابط للحوالات الخارجية لتمويل استيراد الخامات ومستلزمات التشغيل للجهات الصناعية .
18	2012/08/13م	بشأن تخفيض مبلغ الحد الأدنى (500 \$) اللازم لإصدار البطاقة الإلكترونية مدفوعة القيمة مسبقاً ، والسماح للمصارف بإصدارها بالقيمة التي تراها مناسبة .
19	2012/11/13م	بشأن منح الإذن للمصارف باستئناف تنفيذ الحوالات الخارجية المباشرة للأغراض الصناعية .
20	2012/11/13م	بشأن التأكد من سلامة المراكز المالية للمصارف التجارية .
21	2012/11/05م	بشأن التقيد بالاشتراك في مكتب مراقبة السفن بغرفة التجارة الدولية للتحقق من مستندات الشحن وفقاً للأعراف الدولية قبل سداد أية مستندات برسم التحصيل .
22	2012/11/14م	بشأن فتح حسابات بالدينار الليبي القابل للتحويل وبالعملات الأجنبية للأشخاص الطبيعيين غير المقيمين من ذوي الجنسية التونسية .

الملحق رقم (2)

أهم الرسائل الدورية الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف والنقد
خلال عام 2012م

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
4	2012/01/04م	بشأن إحالة صورة من المحضر الذي عقد بتاريخ 2011/12/13م ، بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، بشأن العمل على تطبيق النماذج المنفذة للقوائم المالية الجديدة وقائمة التدفقات النقدية ، والعمل بمقتضاها اعتباراً من السنة المالية 2012م .
10	2012/01/11م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد رئيس اللجنة العليا لتفعيل الجيش الوطني رقم 118 المؤرخة في 2011/12/28م ، التي يأمل فيها مخاطبة كافة المصارف التجارية العاملة في ليبيا بفتح حسابات جارية لمنتسبي الجيش الوطني حسب الإجراءات المتبعة بالمصارف .
18	2012/01/22م	بشأن حث الموظفين بكافة الفروع على الاهتمام وتسهيل إجراءات حصول المواطنين على أفضل الخدمات المصرفية .
22	2012/01/25م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 309 المؤرخة في 2012/01/17م ، التي أشار فيها إلى قرار مجلس الوزراء بإلغاء خصم (الدينار) المقرر على مرتبات المواطنين .
27	2012/01/30م	بشأن التأكيد على ضرورة الالتزام بتنفيذ التعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بعدم الاحتفاظ بمبالغ مالية تتجاوز حدود المبالغ المؤمن عليها في وثائق التأمين، وضرورة توريد الفائض منها إلى مصرف ليبيا المركزي .
29	2012/02/01م	بشأن التأكيد على ضرورة إحالة الكشوفات التي تتضمن أسماء المودعين للمبالغ النقدية فئة (50) دينارا والبيانات المتعلقة بهم والمبالغ التي يتم توريدها إلى مصرف ليبيا المركزي .
35	2012/02/07م	بشأن تحويل المصارف التجارية صلاحيات البث في الطلبات المقدمة لتحويل المستحقات المالية للعمالة الأجنبية المتعاقدة مع مختلف الجهات الوطنية ، وفقاً للشروط الواردة بعقود العمل المبرمة معهم، بعد التأكد من استيفائها لكافة الشروط المطلوبة قانوناً .

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
43	2012/02/14م	بشأن اتخاذ حزمة من الضوابط والإجراءات التي من شأنها تطوير الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن .
45	2012/02/14م	بشأن الطلب إلى المصارف باتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بمشروع نظام المدفوعات الوطني ومكوناته .
57	2012/02/28م	بشأن التأكيد على ضرورة العمل على تفعيل الضوابط الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي فيما يخص بيع النقد الأجنبي وختم جواز السفر لكل من يشتري النقد الأجنبي .
59	2012/03/01م	بشأن الاستعدادات المطلوبة لتنفيذ القانون رقم 10 لعام 2012م، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي بصرف منح مالية للأسر الليبية .
63	2012/03/04م	بشأن إحالة صورة من كتاب السيد مدير عام مصلحة الضرائب المؤرخ في 2012/02/22م ، بشأن اعتبار رسوم الاشتراكات السنوية للمصارف من ضمن المصاريف الانتاجية للمصارف ، وعدم إدراجها ضمن الوعاء الضريبي للدخل المتحقق خلال العام .
65	2012/03/04م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد رئيس فريق مشروع المقاصة الالكترونية مصرف ليبيا المركزي المؤرخة في 2012/02/26م ، بشأن ربط المصرف الليبي الخارجي بمنظومة المقاصة الالكترونية .
76	2012/03/12م	بشأن رفع السقف المحدد لبيع النقد الاجنبي للأغراض الشخصية من مبلغ 2,000.00 دولار امريكى إلى مبلغ 5,000.00 دولار امريكى .
81	2012/03/12م	بشأن التقيد بتنفيذ عمليات الإقفال اليومي داخل مركز مزود خدمة التطبيقات للشؤون الفنية .
82	2012/03/14م	بشأن فتح حسابات لمنتسبي الجيش الوطني بعد تقديم رسالة تصدر عن إدارة الحسابات العسكرية التابعة لرئاسة الأركان بالجيش الوطني .

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
106	2012/04/15م	بشأن تسهيل إجراءات استلام شهادات الوضع العائلي الصادرة عن مكتب السجل المدني مباشرة من المواطنين وإيداع المبالغ في حساباتهم مباشرة .
113	2012/04/25م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد مدير إدارة المراسم العامة بوزارة الخارجية والتعاون الدولي رقم 100/2/1113 المؤرخة في 2010/04/09م ، الموجهة إلى السيد المحافظ ، التي طلب بموجبها فتح حسابات جارية للدبلوماسيين المعتمدين في ليبيا مباشرة دون الرجوع لإدارة المراسم العامة .
116	2012/04/29م	بشأن منح صلاحيات للمصارف بإجراء الحوالات المصرفية لسداد المستحقات المترتبة على شركات التأمين بالخارج .
118	2012/04/30م	بشأن موافاة إدارة الرقابة على المصارف والنقد بالإجراءات التنفيذية التي قامت بها المصارف تنفيذاً لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي .
121	2012/05/02م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد مدير إدارة تقنية المعلومات ومدير مشروع نظام المدفوعات الوطني المؤرخة في 2012/04/22م، بشأن إضافة وكالة مصرف الواحة فرع بنغازي إلى المصارف العاملة بمنظومة المقاصة الإلكترونية.
124	2012/05/09م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد نائب رئيس اللجنة الأمنية العليا بوزارة الداخلية رقم ع.م/ 155 المؤرخة في 2012/04/24م، بشأن الحذر والانتباه من وجود أوراق نقدية مزورة فئة الخمسين ديناراً .
129	2012/05/09م	بشأن التأكيد على ضرورة العمل على تسهيل وتبسيط إجراءات فتح الحسابات المصرفية وتوسيع دائرة الخدمات المصرفية لمستحقيها .
130	2012/05/14م	بشأن الدعوة لجميع العاملين بالقطاع المصرفي إلى الترحم على أرواح شهداء الواجب (موظفي مصرف شمال إفريقيا) والوقوف دقيقة حداد تقديرًا ووفاء لهم وذلك يوم الخميس الموافق 2012/05/17م .

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
137	2012/05/20م	بشأن إحالة الرأي القانوني المعتمد من السيد المحافظ حول بعض المسائل في التطبيق العملي للقانون رقم (36) لعام 2012م ، بشأن إدارة أموال وممتلكات بعض الأشخاص .
141	2012/05/24م	بشأن التنبيه على المصارف بضرورة الإبلاغ عن أية عمليات خارجية (اعتمادات مستندية، مستندات برسم التحصيل، حوالات) يتم إلغاؤها ، والإفصاح عنها حال وقوعها .
142	2012/05/28م	بشأن الإذن باستئناف تفعيل البطاقات البلاستيكية مدفوعة القيمة مسبقاً على قوة حسابات مقومة بالدينار الليبي .
149	2012/06/05م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد مدير مكتب وزير الداخلية رقم 5012/30/9 المؤرخة في 2012/05/23م ، بشأن توخي الحيطة والحذر وزيادة الحراسة واختيار الطرق والمسالك الآمنة والمناسبة لنقل العملة .
151	2012/06/06م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد المدير العام لسوق المال الليبي رقم 1109/5/1 المؤرخة في 2012/05/07م ، الموجهة للسيد نائب المحافظ ، بشأن الطلب إلى المصارف غير المدرجة بالسوق بالتوجه إلى السوق للقيد بنظام القيد المركزي .
154	2012/06/07م	بشأن تعليمات السيد المحافظ بخصوص جدولة الأقساط المتأخرة للسلف الاجتماعية والقروض العقارية بما يكفل تأجيل خصم الأقساط المتأخرة وتحويلها إلى تواريخ لاحقة ، تقديرًا لظروف النازحين والمتضررين .
155	2012/06/07م	بشأن إحالة صورة من قرار السيد المحافظ رقم (139) لعام 2012م، بشأن رفع القيود المفروضة على عمليات سحب النقد المحلي وتحويله .
157	2012/06/11م	بشأن الاستمرار بالتعامل مع مصرفيّ الوفاء والأمان الموضوعان تحت الحراسة ، ويستمر المصرفان المذكوران في تقديم الخدمات المصرفية العادية إلى حين تسليمها إلى الحارس العام .

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
162	2012/06/14م	بشأن تعليمات السيد المحافظ فيما يخص جدولة الديون القائمة على أصحاب الحسابات الخاصة بمنتسبي الجيش الوطني .
170	2012/06/27م	بشأن إحالة نسخة من بيان دار الإفتاء الليبية رقم 2012/08م المؤرخ في 2012/06/19م ، حول مدى صحة عقود المراجعة الشرعية لشراء السيارات.
172	2012/06/27م	بشأن تخفيض نسبة الحد الأدنى للتغطية النقدية للاعتمادات المستندية لتصبح (15 %) من قيمة الاعتماد .
183	2012/07/11م	بشأن إلغاء الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (7) لعام 2012م ، بشأن الحوالات الحرة .
185	2012/07/17م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد المدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي رقم 821/9 المؤرخة في 2012/06/27م ، الموجهة إلى السيد المحافظ ، بشأن المبادرة التي أطلقها صندوق النقد العربي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتطوير نظم الإقراض المضمون في الدول العربية.
189	2012/07/22م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد مدير إدارة الشؤون القانونية والشكاوي بديوان رئاسة الوزراء بالحكومة الليبية الإنتقالية رقم (7922) المؤرخة في 2012/07/05م ، التي طلب بموجبها رفع الحراسة على مصرف الآمان .
191	2012/07/22م	بشأن إحالة ضوابط المقاصة الألكترونية واليدوية .
195	2012/07/29م	بشأن موافقة السيد نائب المحافظ بالسماح للشركات باستعمال حساباتها لتغطية مصاريف تكاليف تمديد خطابات الضمان .
203	2012/08/05م	بشأن منح فترة سماح لقبول الصكوك عالية القيمة (أكبر من مائتي وخمسون ألف دينار) في منظومة المقاصة الألكترونية حتى نهاية 2012/08/31م .

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
214	2012/09/03م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد الأمين العام لاتحاد المصارف العربية رقم 2012/44م المؤرخة في 2012/08/17م، الموجهة للسيد نائب المحافظ، بشأن الدعوة للمشاركة في ورشة عمل مصرفية متخصصة في الصيرفة الإسلامية خلال الفترة من 2012/09/20-16م .
216	2012/09/03م	بشأن إحالة صورة من رسالة السيد وكيل وزارة الإسكان والمرافق رقم 2012/5208م المؤرخة في 2012/08/16م ، الموجهة إلى السيد نائب المحافظ بشأن تعليمات لتمديد خطابات الضمان بدلاً من تسيلها .
222	2012/09/17م	بشأن منح فترة سماح لقبول الصكوك الصادرة عن وزارة المالية والجهات التابعة لها والتي تفوق مبلغ (250,000) دينار ليبي .
226	2012/09/20م	بشأن تعميم تعليمات السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي ، القاضية بضرورة التقيد بعدم تنفيذ أية حوالات خارجية لصالح الشركات المستفيدة بالخارج المذكورة اسماؤها في الرسالة .
228	2012/09/26م	بشأن تعميم موافقة السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي بعدم خصم أية عمولة عن صكوك المقاصة الصادرة عن مصلحة الجمارك من الحسابات الوسيطة والحسابات الرئيسية للمصلحة والتي تفوق قيمتها مبلغ (250,000) دينار .
241	2012/10/16م	بشأن تمديد فترة قبول الصكوك التي تفوق قيمتها مبلغ 250,000 دينار إلى نهاية شهر ديسمبر 2012م ، بالنسبة للجهات العامة فقط التي لم تتمكن بعد من تكييف أنظمتها لتكون متوافقة مع ضوابط إستعمال منظومة المقاصة الالكترونية (ACP) .
246	2012/10/21م	بشأن وضع بعض التعليمات والضوابط المتعلقة بتسوية إقفال نهاية اليوم (EOD) .
247	2012/10/22م	بشأن التنبيه على المصارف بضرورة الإلتزام بدليل البيانات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ العمل على منظومة المقاصة الالكترونية (ACP) .

رقم الرسالة	التاريخ	موضوع الرسالة
262	2012/11/14م	بشأن تعديل مواعيد العمل الخاص بالقطاع المصرفي وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (440) لعام 2012م .
263	2012/11/18م	بشأن الطلب إلى المصارف بضرورة التأكد من صحة مستندات الشحن الدولي التي تقدم للمصارف والعمل على الاشتراك في شبكة معلومات المكتب البحري بغرفة التجارة الدولية .
267	2012/11/19م	بشأن إحالة صورة من رسالة مدير عام مطار طرابلس الدولي رقم 495/1/8 المؤرخة في 2012/10/15م ، التي طلب بموجبها التقيد بعدم بيع العملة الأجنبية إلا للمسافرين فقط وبشرط إبراز بطاقة الصعود .
271	2012/11/26م	بشأن ضرورة توخي الدقة والحذر (من حيث العد والتزوير) فيما يخص الدفعات النقدية الموردة من المصارف التجارية إلى إدارة الإصدار بمصرف ليبيا المركزي .
272	2012/11/26م	بشأن إحالة محضر اجتماع السيد محافظ مصرف ليبيا المركزي مع المدراء العاملين للمصارف التجارية الخاص بمناقشة خطابات الضمان الصادر من المصارف التجارية العاملة بليبيا للجهات المحلية .
277	2012/11/28م	بشأن الطلب إلى المصارف بتفريغ موظف إتصالات للعمل مع فريق إتصالات مصرف ليبيا المركزي بدوام كامل للعمل في نظام المدفوعات الوطني .
282	2012/12/13م	بشأن حث المصارف على علاج المشاكل التي تواجه عملية بيع النقد الأجنبي للمواطنين ، وذلك تلافياً لأي آثار سلبية قد تترتب على التأخير في بيع النقد الأجنبي .
293	2012/12/31م	بشأن تقديم بيان بالأرصدة المتاحة لدى المصارف من فئتي الخمسة والعشرة دينارات من الإصدارين الرابع والخامس .

الملحق رقم (3)

المركز المالي المقارن للقطاع المصرفي في 12/31 (2010م ، 2011م ، 2012م)
المبالغ بالآلاف الدنانير

الأصول	القطاع المصرفي 31/12/2010م	القطاع المصرفي 31/12/2011م	القطاع المصرفي 31/12/2012م
1 نقدية بالخرينة	1,540,034	1,112,287	882,550
2 صكوك المقاصة	1,410,315	2,149,604	1,164,685
3 الحسابات لدى مصرف ليبيا المركزي	51,439,697	46,069,596	43,937,537
4 : منها شهادات الإيداع	27,339,659	30,686,071	27,339,659
5 الحسابات لدى المصارف المحلية	329,043	331,157	167,199
6 الحسابات لدى المصرف الليبي الخارجي	722,891	885,138	387,860
7 الحسابات لدى المصارف الخارجية	2,794,285	3,351,607	3,156,583
8 الاستثمارات	974,918	738,927	642,829
9 القروض والتسهيلات للمصارف	16,441	69,327	27,736
10 صافي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد	15,745,190	12,716,859	13,016,914
11 - إجمالي القروض والتسهيلات للمؤسسات والأفراد	4,148,958	3,956,112	3,574,157
12 تتكون من : المؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة	8,027,973	8,527,148	3,956,112
13 : القطاع الأهلي والخاص	249,678	261,888	8,027,973
14 : الشركات الأجنبية	483,097	653,721	249,678
15 : الأخرى	(2,129,130)	(1,912,369)	483,097
16 - ينزل: مخصصات الديون المشكوك فيها	(543,538)	(459,966)	(427,818)
17 - ينزل: الفوائد المجنبة	12,852,788	10,127,763	10,676,727
18 صافي الأصول الثابتة	614,309	653,028	691,750
	6,731,003	2,460,348	946,076
19 الأصول الأخرى	1,410,315	2,149,604	1,164,685
20 مجموع الأصول	79,425,723	67,948,781	62,681,532

الخصوم وحقوق المساهمين	القطاع المصرفي 31/12/م2010	القطاع المصرفي 31/12/م2011	القطاع المصرفي 31/12/م2012
21 - ودائع وحسابات المصارف	2,174,528	2,166,409	1,601,173
22 تتكون من : المصارف المحلية	1,800,762	1,515,765	1,800,762
23 : المصرف الليبي الخارجي	69,342	0	69,342
24 : المصارف الخارجية	296,304	85,408	296,304
25 منها : حسابات مكشوفة	290,763	81,754	290,763
26 - القروض والتسهيلات من المصارف	45,652	46,957	47,609
27 تتكون من : مصرف ليبيا المركزي	0	0	0
28 المصارف المحلية وجهاً أخرى	46,957	47,609	46,957
29 - ودائع وحسابات القطاع العام	29,937,139	25,244,013	27,697,094
30 - ودائع وحسابات القطاع الأهلي والخاص	27,373,918	22,537,452	18,281,024
31 منها : لغير المقيمين	150,392	228,958	150,392
32 - تأمينات نقدية	6,431,656	7,516,456	6,922,482
33 - أوامر الدفع	2,013,197	2,216,236	1,383,017
34 - مخصصات عامة	461,974	459,753	407,338
35 - متنوعات وخصوم أخرى	6,366,380	3,376,735	1,787,400
36 مجموع الخصوم	74,804,444	63,564,011	58,127,136
37 الأموال الخاصة	3,755,511	3,707,420	3,791,333
38 أرباح العام	526,323	354,120	650,060
39 فروقات تقييم أسعار الصرف	5,174	40,562	40,629
40 الأرباح القابلة للتوزيع	334,272	282,668	72,374
41 مجموع الخصوم وحقوق المساهمين	79,425,723	67,948,781	62,681,532
42 حسابات خارج الميزانية	70,464,084	65,919,808	62,365,129
43 - خطابات الضمان	14,073,525	10,792,262	14,623,609
44 - خطابات الاعتمادات المستندية	55,191,778	54,303,543	46,997,470
45 - كمبيالات للتحويل	818,984	530,316	440,744
46 - أخرى	379,796	293,688	303,307

الملحق رقم (4)

ترتيب المصارف حسب مجموع أصولها داخل الميزانية
خلال عامي 2011م - 2012م

النسبة من إجمالي أصول القطاع (2012م)	إجمالي أصول القطاع (2012م)	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع (2011م)	مجموع الأصول داخل الميزانية (2011م)	المصرف
39.0 %	30,977.8	الجمهورية	41.9 %	28,487.2	الجمهورية
18.9 %	15,029.8	التجاري الوطني	17.1 %	11,621.3	التجاري الوطني
15.7 %	12,441.4	الوحدة	14.8 %	10,068.1	الوحدة
12.6 %	9,995.3	الصحاري	13.2 %	8,953.6	الصحاري
4.8 %	3,814.9	التجارة والتنمية	3.71 %	2,512.6	التجارة والتنمية
2.9 %	2,331.2	شمال إفريقيا	3.67 %	2,491.1	شمال إفريقيا
1.7 %	1,311.6	الأمان	1.55 %	1,052.4	الأمان
1.4 %	1,123.1	الواحة	0.99 %	671.8	الواحة
0.85 %	678.6	الخليج الأول الليبي	0.97 %	661.2	الخليج الأول الليبي
0.84 %	668.5	الإجماع العربي	0.76 %	514.4	الإجماع العربي
0.50 %	395.9	المتحد	0.50 %	342.9	المتحد
0.26 %	216.4	الوفاء	0.28 %	191.5	الوفاء
0.20 %	158.8	المتوسط	0.23 %	154.8	المتوسط
0.18 %	144.5	السرايا	0.21 %	136.2	السرايا
0.17 %	137.9	التجاري العربي	0.13 %	89.6	التجاري العربي
100 %	79,425.7	المجموع	100 %	67,948.7	المجموع

الملحق رقم (5)

ترتيب المصارف حسب إجمالي الأصول داخل وخارج الميزانية

النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (2012م) (%)	مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية 2012م	المصرف	النسبة من إجمالي أصول القطاع المصرفي (2011م) (%)	مجموع الأصول داخل وخارج الميزانية 2011م	المصرف
31.5 %	47.2	التجاري الوطني	32.7 %	43.8	التجاري الوطني
28.8 %	43.1	الجمهورية	27.6 %	36.9	الجمهورية
17.9 %	26.8	الوحدة	17.9 %	23.9	الوحدة
11.9 %	17.8	الصحاري	12.6 %	16.8	الصحاري
2.7 %	4.1	شمال إفريقيا	3.1 %	4.1	شمال إفريقيا
2.5 %	3.8	التجارة والتنمية	1.9 %	2.6	التجارة والتنمية
1.1 %	1.7	الخليج الأول الليبي	0.96 %	1.3	الخليج الأول الليبي
1.1 %	1.7	الآمان	0.96 %	1.3	الآمان
0.90 %	1.3	الواحة	0.80 %	1.1	الواحة
0.59 %	0.87	الإجماع العربي	0.51 %	0.71	الإجماع العربي
0.32 %	0.48	المتحد	0.28 %	0.38	المتحد
0.27 %	0.41	المتوسط	0.27 %	0.37	المتوسط
0.21 %	0.32	الوفاء	0.21 %	0.27	الوفاء
0.11 %	0.17	السرايا	0.13 %	0.16	السرايا
0.10 %	0.15	التجاري العربي	0.08 %	0.11	التجاري العربي
100 %	149.9	المجموع	100 %	133.8	المجموع

الملحق رقم (6)

ترتيب المصارف التجارية حسب مجموع أموالها الخاصة

المبالغ بملايين الديناري

2012م			2011م		
النسبة من إجمالي الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف	النسبة من إجمالي الأموال الخاصة للقطاع المصرفي (%)	الأموال الخاصة	المصرف
28.5 %	1,068.9	الجمهورية	28.8 %	1,068.9	الجمهورية
13.6 %	549.7	التجاري الوطني	14.2 %	527.1	التجاري الوطني
13.6 %	509.1	الوحدة	13.2 %	491.1	الوحدة
11.1 %	417.6	الصحاري	11.1 %	408.7	الصحاري
9.3 %	347.8	شمال إفريقيا	9.5 %	353.1	شمال إفريقيا
6.9 %	261.3	الخليج الأول	7.1 %	260.5	الخليج الأول
3.8 %	139.5	الواحة	4.1 %	151.6	الواحة
2.4 %	91.8	الأمان	2.7 %	99.0	الأمان
2.4 %	93.4	المتحد	2.5 %	92.9	المتحد
2.4 %	90.0	التجارة والتنمية	2.3 %	87.7	التجارة والتنمية
1.7 %	64.7	الوفاء	1.7 %	62.6	الوفاء
0.98 %	36.8	الإجماع العربي	0.99 %	36.8	الإجماع العربي
0.85 %	31.8	السرايا	0.87 %	32.2	السرايا
0.83 %	31.3	المتوسط	0.54 %	19.9	المتوسط
0.58 %	21.9	التجاري العربي	0.40 %	15.3	التجاري العربي
100 %	3,755.5	المجموع	100 %	3,707.4	المجموع

الملحق رقم (7)

فائض الاحتياطي الإلزامي والسيولة المطلوبة حسب المصارف في 2012/12/31م

المصرف	نسبة الفائض أو (العجز) في الاحتياطي 2012 م (%)	نسبة الفائض أو (العجز) في السيولة 2012 م (%)
الجمهورية	2.7	48.2
التجاري الوطني	8.1	42.1
الوحدة	2.6	39.7
الصحارى	2.5	59.9
التجارة والتنمية	3.5	52.2
شمال إفريقيا	15.9	52.9
الإجماع العربي	17.9	17.4
الأمان	5.5	64.9
الوفاء	22.6	43.2
الواحة	7.3	66.1
المتوسط	19.0	41.5
التجاري العربي	23.5	71.7
السرايا	24.6	46.3
المتحد	13.6	70.5
الخليج الأول الليبي	4.8	108.8

الملحق رقم (8)

مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية العاملة في ليبيا

ر . م	مكتب تمثيل	تاريخ موافقة مصرف ليبيا	تاريخ افتتاح المكتب	رقم الهاتف
1	المؤسسة العربية المصرفية / البحرين	1988/8/16	1988/8/16	021_335 0226
2	المصرف العربي للاستثمار والتجارة / آرييفت	1994/4/25	1994/4/25	021_335 0108
3	بنك الإسكان الأردني	1998/6/18	1998/8/15	021_335 0610
4	البنك التجاري العربي البريطاني (BACB)	1998/4/18	1998/9/1	021_335 1731
5	بنك الاستثمار العربي الأردني	1997/6/30	1998/10/1	021_335 1746
6	المصرف العربي الإيطالي / يوباى	1999/8/26	2000/6/13	021_335 0764
7	بنك ثاليتا المالطي	2000/8/27	2002/1/24	021_335 1661
8	بنك قناة السويس	1999/12/28	2002/10/30	021_333 8043
9	بنك باواق النمساوي (BAWAG)	2005/2/20	2005/7/21	021_335 1965
10	بنك كاليون للتمويل والاستثمار	2005/12/12	2006/2/15	021_335 1304
11	بنك تونس العالمي	2005/10/22	2006/4/20	021_335 1996
12	بنك بيرايوس / مصر	2005/10/22	2006/6/1	021_335 1919
13	بنك قطر الوطني	2004/10/31	2007/4/19	021_336 2131
14	بنك (HSBC)	2006/9/14	2007/6/10	021_336 2062
15	بنك تونس العربي الدولي (BIAT)	2006/9/14	2007/9/12	021_336 2165
16	مصرف فرنسبنك اللبناني	2007/30/4	2008/1/1	021_361 7304
17	المصرف التجاري وفابنك المغربي	2007/17/6	2008/30/5	021_335 2256
18	بنك أبوظبي الوطني	2008/11/5	2009/22/2	021_336 2283
19	كوميترز بنك الألماني	2008/13/8	2009/3/6	092_663 1963
20	مكتب تمثيل بنك UNI CREDIT	2009/22/4	2010/10/6م	021_444 8187
21	مجموعة البركة المصرفية (البحرين)	2010/15/7م	2011/31/1م	091_361 9064

الملحق رقم (9)

كشف بالمكاتب الهندسية وبيوت الخبرة المختصة بتقييم الأصول
والعقارات المقيدة في سجل مصرف ليبيا المركزي

ت	الاسم	رقم القيد في السجل	تاريخ إصدار الإفادة
1	مكتب إدريس عمر الباوندي	2	2006/11/07
2	مكتب أبوبكر محمد النعاجي	3	2008/06/09
3	مكتب جبران على الترهوني	4	2005/10/11
4	مكتب مصطفى حسن زهدي	5	2006/05/02
5	شركة قورينا للاستشارات الهندسية	7	2007/08/14
6	المكتب الاستشاري الهندسي للمرافق	8	2006/02/13
7	مكتب دار طرابلس للاستشارات الهندسية	10	2006/05/17
8	مكتب بنغازي للإستشارات الهندسية	11	2006/12/14
9	مكتب آمان للاستشارات الهندسية	15	2007/03/05
10	المكتب الإستشاري للهندسة المعمارية	16	2006/12/12
11	مكتب العروبة للأعمال الهندسية	17	2006/10/03
12	مكتب مصباح عبدالقادر ونيس	20	2008/03/24
13	مكتب المعمار / مهندسون استشاريون	21	2007/02/2
14	مكتب بيت الخبرة للإستشارات الهندسية	23	2007/02/13
15	مكتب سالم محمد الاسكندراني	24	2007/08/19
16	مكتب هنيبال للاستشارات الهندسية	25	2008/01/09
17	مكتب محمد كيشار عبدالسلام	27	2008/03/25
18	مكتب الجسور للاستشارات الهندسية	28	2010/03/25م
19	شركة مجموعة المهندسين للاستشارات الهندسية	29	2008/04/27
20	مكتب القلعة للأعمال الهندسية والاستشارات	32	2010/02/24م
21	مكتب أفريقيا للاستشارات الهندسية	33	2008/12/31
22	شركة إرم للاستشارات والخدمات الهندسية	34	2009/05/12
23	مكتب الأندلس / المهدي سالم عبد الله الشائبي	35	2009/05/26
24	المكتب الهندسي الليبي	36	2009/05/25
25	شركة ائتلاف للاستشارات الهندسية	37	2010/07/28م
26	مكتب الهندسي / عبد الحكيم الطاهر الحجابي	38	2011/01/06م
27	شركة داما للهندسة والتقنية / الطاهر رمضان	39	2011/01/09م

الملحق رقم (10)

مكاتب المحاسبة والمراجعين القانونيين المقيدين في سجل
مصرف ليبيا المركزي للمحاسبين والمراجعين القانونيين

ت	الاسم	رقم القيد في السجل	تاريخ القيد في السجل
1	محمد علي طرخان	1	2005/10/11
2	محمد بشير البرغتي	2	2005/09/13
3	علي السنوسي المنصوري	3	2006/02/14
4	عبد السلام كشادة وشركاؤه	5	2005/09/13
5	مكتب الإمارة للمحاسبة والمراجعة	9	2008/07/20
6	الدكتور الكيلاني عبدالكريم الكيلاني	10	2005/10/02
7	منصور محمد عمر الجعيدي	11	2005/09/28
8	الطاهر صالح الطياري	12	2008/07/10
9	المنتصر علي التارقي	13	2005/11/01
10	طهير عيسى الجازوي	15	2005/11/28
11	أحمد سليم أبوسنينة	17	2006/07/24
12	أبو بكر علي النيهوم	18	2006/08/13
13	أيوب سعيد العزابي	19	2005/10/11
14	إبراهيم أبو الربيع الباروني	20	2005/10/06
15	الدكتور يونس محمد احشاد	23	2006/01/25
16	محمد حسين كانون	26	2006/04/03
17	مصطفى أحمد عباس	27	2005/10/30
18	علي ميلود أبوقصة	28	2005/10/30
19	سمير امحمد أبو راوي	29	2005/10/24
20	مسعود امحمد بلقاسم وشركاؤه	31	2005/11/16
21	مفتاح المهدي القريوي وشركاؤه	32	2005/11/16
22	بدر الحاسي وشركاؤه	34	2005/11/16
23	عبد الناصر المهدي قداد	35	2006/04/17

ت	الاسم	رقم القيد في السجل	تاريخ القيد في السجل
24	عبدالمجيد المهدي قداد	36	2006/04/17
25	عبدالكريم محمد الطرابلسي	38	2006/07/05
26	إبراهيم عبدالله الهوش	39	2005/12/10
27	حسين أبونوارة وشركاؤه	40	2006/02/07
28	مصطفى البشتي محمد	42	2006/08/29
29	عبدالنبي عبدالله السعيطي	43	2005/12/14
30	حسين الزاوي وشركاؤه	44	2006/02/12
31	محمد عمر غويلة	46	2006/04/06
32	مصطفى بكار محمود	49	2005/12/06
33	بشير محمد المحيشي	51	2005/12/15
34	مصطفى على القراضي	52	2005/12/15
35	صالح خليل الصلابي	56	2006/05/16
36	د . محمود محيي الدين بادي	57	2006/06/26
37	مصطفى عامر علي سويسسي	59	2006/06/08
38	محمود محمد الصلابي	61	2007/07/01
39	ياسر محمد البرغثي	62	2006/05/09
40	عمر علي عامر	63	2006/07/03
41	عرفات محمد بشير الجفلي	64	2006/06/25
42	سالم سليم المنصوري	65	2006/11/23
43	البشير عمار عون الله	68	2006/05/17
44	خالد محمد مفتاح العقربان	69	2006/06/08
45	مصطفى المختار علي عمار	70	2006/06/08
46	عامر محمد عبد الرحمن المشلفح	71	2006/05/07

ت	الاسم	رقم القيد في السجل	تاريخ القيد في السجل
47	محمود علي محمود رحال	72	2006/05/07
48	مكتب البيت الاستشاري الوطني	74	2006/08/22
49	د . إدريس عبدالحميد الشريف	76	2006/05/10
50	د . عياد اللافي يونس وشركاؤه	77	2006/10/02
51	مكتب زايد أبوبكر فنير	78	2007/12/17
52	عمر خليفة المبروك المجذوب	79	2007/06/10
53	مكتب صويدق والبورى	80	2007/02/20
54	مكتب علي جابر الفيتوري	81	2007/04/04
55	منصور علي الموشم	82	2007/01/23
56	رمضان صالح رحومة	83	2006/09/28
57	علي امحمد المجلس	84	2006/09/17
58	حسين مسعود الرفادي	85	2007/07/19
59	د . زهير عمرو دردر	87	2006/09/03
60	مختار محمد إبراهيم	89	2006/09/04
61	منير عزيز	91	2007/04/11
62	فيصل مختار سويدان	92	2007/02/27
63	عبد الله عمر الماقوري وشركاؤه	93	2008/12/28
64	ادريس سعيد الحاسي	94	2008/02/19
65	نصر رمضان ترفاس	95	2007/02/19
66	الصادق مصطفى الرايس	98	2008/06/22
67	الصغير أبوزيد المحبوب	99	2009/01/29
68	فوزي محمد طلوبة	101	2007/11/01
69	سعيد يوسف حشاد	102	2008/04/28
70	علي عبدالحميد المقصبي	103	2007/10/31
71	عبدالناصر رجب الحوم	104	2008/03/25
72	د . الأمين خليفة علي الطويل	105	2009/06/17
73	مصطفى علي أبوحميرة	106	2008/07/21

ت	الاسم	رقم القيد في السجل	تاريخ القيد في السجل
74	اعمار علي الشتيوي	107	2008/04/01
75	إبراهيم الطاهر العلام / شركة المدقق	111	2008/05/26
76	محمد ونيس إبراهيم	113	2008/06/23
77	عبدالواحد العريفي عمر الشارف	114	2008/07/07
78	علي حسن محمد بابا	117	2009/01/19
79	د . سالم محمد بن غربية	118	2009/06/24
80	محمد عمّار أحمد القدار	119	2009/05/25
81	عبد الرحمن عمران نفد	120	2009/04/14
82	د . جمعة محمد الرقيبي	121	2008/12/31
83	عبد المنعم علي البوسيفي	122	2009/01/21
84	فرج محمد حسن عثمان	123	2009/01/21
85	فاتن مصطفى الشاعري	125	2009/03/03
86	عبد الحكيم عامر حسين بادي	128	2009/05/26
87	محمد علي الشيباني	129	2009/05/25
88	أحمد محمد غثور	130	2009/06/10
89	خالد الصديق المقريف	131	210/01/11
90	د . أحمد عبد الله بيت المال وشركاؤه	132	2010/01/01م
91	صلاح الدين بشير التركي	133	2010/01/19م
92	فتحي محمد الغرياني	134	2010/03/15م
93	الصادق الفيتوري اشويد (وشركاؤه)	135	2010/05/16م
94	الصادق علي التارقي	136	2010/05/24م
95	عبد السلام محمد الشريف	137	2010/05/27م
96	شعيب سليم شعيب	138	2010/06/15م
97	شركة المجموعة المتحدة / د.عبد الفتاح المدفعي	139	2010/07/11م
98	عمر علي تنتوش	140	2010/10/05م
99	أحمد محمد الشاعري	141	2010/11/30م
100	عمر محمد الشيخ	142	2011/02/10م

الملحق رقم (11)

أسعار الفائدة المدينة والدائنة وفقاً لمتطلبات المنشور رقم (4/2008)
كما هي في 2012/12/31م

المصرف	اسم البند	نسبة الفائدة المدينة	نسبة الفائدة الدائنة
الجمهورية	سحب على المكشوف	6.5%	
	سلف اجتماعية	6.5%	
	قروض عقارية	3%	
	قروض تجارية	5 - 6%	
	قروض مشتركة	4 - 6%	
	الودائع الزمنية	1 - 7%	
	ودائع التوفير	1 - 2%	
التجاري الوطني	القروض الإجتماعية	6.5%	
	سحب على المكشوف	6.5%	
	القروض العقارية	3%	
	قروض تجارية	5 - 6.5%	
	الودائع الزمنية	0.5 - 0.7%	
الصحارى	سحب على المكشوف	6%	
	القروض الاجتماعية	6.5%	
	القروض العقارية	3.0%	
	قروض متوسطة وطويلة الأجل	4 - 6%	
	الودائع الزمنية	0.5 - 2.0%	
	حسابات التوفير	1.5%	
شمال أفريقيا	سلف اجتماعية	6.5%	
	سحب على المكشوف	6.0%	
	قروض الإسكان الريفي والزراعي	3.0%	
	الودائع الزمنية	0.25 - 1.0%	
	التوفير	1.5%	

المصرف	اسم البند	نسبة الفائدة المدينة	نسبة الفائدة الدائنة
التجاري العربي	السحب على المكشوف	6.5%	
	القروض التجارية	6.5%	
التجارة والتنمية	جميع أنواع القروض المدينة	6.0%	
	جميع أنواع الودائع الدائنة	3.0%	
	قروض تجارية	5.5%	
الوفاء	سحب على المكشوف	5.5%	
	ودائع طويلة الأجل	1.0% - 1.25%	
المتوسط	السحب على المكشوف	6.5%	
	القروض التجارية	6.5%	
الآمان للتجارة والاستثمار	قروض عقارية	5.5% - 6%	
	سحب على المكشوف	6% - 6.5%	
	قروض طويلة الأجل	5.5% - 6.5%	
	قروض قصيرة الأجل	6% - 6.5%	
	تسهيلات ائتمانية	6% - 6.5%	
	ودائع قصيرة الأجل	0.75% - 1.0%	
	ودائع طويلة الأجل	1.25% - 1.5%	
	قروض عقارية	5.5% - 6%	
الآمان للتجارة والاستثمار	سحب على المكشوف	6% - 6.5%	
	قروض طويلة الأجل	5.5% - 6.5%	
	قروض قصيرة الأجل	6% - 6.5%	
	تسهيلات ائتمانية	6% - 6.5%	
	ودائع قصيرة الأجل	0.75% - 1.0%	
	ودائع طويلة الأجل	1.25% - 1.5%	

الملحق رقم (12)

عدد فروع ووكالات المصارف التجارية

ت	المصرف	الفروع التقليدية	الوكالات	الفروع الإسلامية	
1	الجمهورية	100	48	3	151
2	التجاري الوطني	52	14	0	66
3	الوحدة	66	8	1	75
4	الصحاري	41	10	1	52
5	شمال إفريقيا	43	12	1	56
6	التجارة والتنمية	14	19	0	33
7	الآمان	1	22	0	23
8	الإجماع العربي	3	10	0	13
9	الوفاء	2	1	0	3
10	المتحد	4	7	0	11
11	السرايا	1	1	0	2
12	المتوسط	2	0	0	2
13	التجاري العربي	1	1	0	2
14	الواحة	2	3	1	6
15	الخليج الأول الليبي	1	1	0	2
المجموع		333	157	7	497

الملحق رقم (13)

تطور ميزانية المصرف الليبي الخارجي خلال عامي 2011م - 2012م

المبالغ بالآلاف الدولارات الأمريكية

الخصوم			الأصول		
البيان	2011م	2012م	البيان	2011م	2012م
نقدية وأرصدة لدى المصارف	15,879,175.8	11,287,789.7	الودائع	15,622,121.4	11,734,750.3
صافي القروض والتسهيلات	1,102,354.5	1,515,235.3	أرصدة دائنة وخصوم أخرى	51,905.4	101,357.9
الاستثمارات والمساهمات	2,959,875.5	2,809,369.7	المخصصات	204,204.9	233,804.7
أرصدة مدينة وأصول أخرى	13,040.9	304,424.9	حقوق المساهمين	4,087,009.1	3,858,137.9
الأصول الثابتة	10,794.1	11,231.2			
مجموع الأصول	19,965,240.8	15,928,050.8	مجموع الخصوم	19,965,240.8	15,928,050.8

الملحق (14)

هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف التجارية

ت	المصرف	الاسم	الصفة	المؤهل العلمي
1	الجمهورية	د. الصادق بن عبدالرحمن الغرياني	رئيس الهيئة	دكتوراه شريعة إسلامية
		د. أسامة محمد الصلابي	عضو الهيئة	دكتوراه دراسات إسلامية
		د. محمود سلامة الغرياني	عضو الهيئة	دكتوراه دراسات إسلامية
2	التجاري الوطني	محمد محمد أبوعجيلة	رئيس الهيئة	دكتوراه فقه إسلامي
		النفاتي موسى سالم الشوشان	عضو الهيئة	دكتوراه شريعة إسلامية
		عبدالجليل محمد امحمد عبدالجليل	عضو الهيئة	دكتوراه فقه مقارن
		الصادق حسين عبدالسلام غيث	عضو الهيئة	دكتوراه علوم مالية ومصرفية
		محمد عبدالسلام محمد العيساوي	عضو الهيئة	دكتوراه علوم شرعية وقانونية
3	الوحدة	د. غيث محمود الفاخري	رئيس الهيئة	دكتوراه في السياسة الشرعية
		أ. حسن أحمد أبو تريكة	عضو الهيئة	ماجستير في الفقه الإسلامي
		أ. نجيب صالح الفزاني	عضو الهيئة	دكتوراه مصارف إسلامية
4	الصحاري	د. حمزة أبو فارس	رئيس الهيئة	دكتوراه شريعة إسلامية
		أ. عبدالكريم بن موسى	عضو الهيئة	ماجستير شريعة إسلامية
		د. محمد داوود	عضو الهيئة	دكتوراه مصارف إسلامية
5	شمال إفريقيا	د. أسامة محمد الصلابي	رئيس الهيئة	دكتوراه شريعة إسلامية
		د. يونس محمد صالح الشويرف	عضو الهيئة	دكتوراه دراسات إسلامية
		د. أسامة عمر الناجم	عضو الهيئة	دكتوراه محاسبة
6	المصرف الليبي القطري (تحت التأسيس)	د. عبدالستار أبوغدة	رئيس الهيئة	دكتوراه فقه إسلامي
		د. بشير عزالدين الغرياني	نائب للرئيس	دكتوراه شريعة إسلامية
		د. فرج عبدالله علي جوان	عضو الهيئة	دكتوراه فقه مقارن
		د. عبدالستار علي القطان	عضو الهيئة	دكتوراه علوم شرعية وقانونية